المركز الديموجرافى بالقاهرة

الأحياء العشوائية
رؤية وصفية تحليلية

أوراق فى ديموجرافية مصر
رقم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣

هذه السلسلة الجديدة

إيماناً برسالة المركز بأهمية نشر وتأصيل الفكر السكاني لدى القراء عن طريق تبادل المعلومات والمعارف بالأوضاع والقضايا السكانية للمجتمع المصري، وذلك من واقع عرض نتائج الأبحاث والدراسات التي تجري بصورة مبسطة لغير المتخصصين، يسر المركز فى هذا الصدد أن يصدر هذه السلسلة الجديدة من:

" أوراق فى ديموجرافية مصر "

التى تتناول - بالإضافة إلى الأوضاع الديموجرافية - عرضاً للعديد من الموضوعات والقضايا السكانية المعاصرة، مثل مشكلة البطالة، والعشوائيات، وأوضاع الطفل والمرأة، والشباب، والمسنين، والسياسات السكانية، ومستقبل سكان مصر.

كما يسعد المركز أن يتلقى فى هذا الصدد أى مقترحات أو ملاحظات بشأن هذه السلسلة الجديدة ومحتواها، مما يساعد على تحسين صورتها وتعميم فائدتها، حتى يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إصدارها.

والله ولى التوفيق ،،،

تقديم

مشكلة العشوائيات من المشاكل التى تعانى منها العديد من الدول النامية كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة وأن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها.

ونظرا لتعاظم مشكلة العشوائيات وتداعياتها خلال العقود الثلاثة الماضية فقد أصبحت من القضايا الملحة التى تحتاج إلى مواجهة شاملة للحد من انتشارها ومعالجة آثارها السلبية.

وتحاول هذه الورقة استعراض نشأة وتطور وابعاد ظاهرة العشوائيات فى مصر من خلال دراسة حجم وسمات هذه الظاهرة وتوزيعها الجغرافى والاسباب وراء نموها وتكاثرها وانماط الاسكان فى المناطق العشوائية وخصائص سكانها، ثم استخلاص بعض التوصيات من أجل النهوض بهذه المناطق وحل المشاكل التى يعانى منها سكانها.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المركز

أ.د. حسام مخلوف

المحتويات

القسم	الموضوع	الصفحة
أولاً	: المقدمة	١
ثانياً	: تعريف مصطلح العشوائية	٢
ثالثاً	: حجم الظاهرة والأسباب المؤدية إليها	٤
٣-١	: حجم الظاهرة والتوزيع الجغرافى	٤
٣-٢	: الأسباب وراء نمو وتكاثر العشوائيات	٦
رابعاً	: أنماط العشوائيات وخصائصها	١٤
٤-١	: أنماط الإسكان فى المناطق العشوائية	١٤
٤-٢	: سمات الإسكان وخصائص السكان فى العشوائيات	١٧
خامساً	: الخلاصة والتوصيات	٣٣
٥-١	: الخلاصة	٣٣
٥-٢	: التوصيات	٣٤
المراجع :		٣٩
فريق إعداد وأخراج الورقة		٤٣
ملخص باللغة الإنجليزية		

THIS NEW SERIES

In accordance with its scientific role, and importance of disseminating and deepening demographic thinking among Egyptian readers, through exchange of information and knowledge about the status of population issues in the Egyptian society, and from actual presentation of scientific findings drawn from different researches and studies in a very simplified manner for non-specialists**, the Cairo Demographic Center** is pleased to announce issuing this new series titled:

" PAPERS IN EGYPT'S DEMOGRAPHY"

which deal, in addition to its demographic situation, with other contemporary population issues such as the unemployment problem, slums, status of children, women, age population , population policies and projection.

The center also welcomes contribution of researchers and specialists in the study areas of the series by providing technical and administrative support. This series will be issued in Arabic with condensed English summary.

الأحياء العشوائية فى مصر
رؤية وصفية تحليلية

أولاً المقدمـــة

مفهوم العشوائيات والتجمعات العشوائية من الموضوعات التى يتعاظم الاهتمام بها حاليا، نظرا لتفشى هذه الظاهرة وتهديدها لجوانب كثيرة فى حياة المجتمعات التى توجد فيها.

وتعبر التجمعات العشوائية عن اضطراب حقيقى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول التى تعانى منها، وهى مشكلة تواجهها أغلب مدن العالم الثالث، ولها انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وهى موجودة أيضا فى الدول المتقدمة وإن كانت أبعادها تختلف عن الأخرى فى الدول النامية. وتشير دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى أنه بحلول القرن الحادى والعشرين ستكون بعض البلدان النامية محاطة بالعديد من الأحياء السكنية الفقيرة والمكتظة بالسكان، أو الأحياء المتخلفة، أو ما يمكن أن نطلق عليه أحزمة الفقر، حيث المساكن المتصدعة وانتشار الجريمة والبؤس والبطالة السافرة والمقنعة. ويشكل سكان المناطق العشوائية وغير المخططة مابين ٥١ – ٥٤٪ من إجمالى السكان فى آسيا ، ومابين ٣٠ إلى ٦٠٪ فى دول أمريكا اللاتينية، وترتفع هذه النسبة فى مدن أفريقيا إلى مابين ٥٠ إلى ٩٠٪ من إجمالى السكان ، وفى مصر يقدر عدد سكان العشوائيات بما يقرب من ٣٧٪ من إجمالى سكان الحضر[1]، وتعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر، إلاّ أنها تعاظمت وشكلت مشكلة حقيقية فى السبعينيات، واستمرت فى النمو إلى الآن، وأصبحت من أكثر القضايا إلحاحاً من حيث الاحتياج إلى معالجتها والتصدى لآثارها السلبية. وترتبط ظاهرة التجمعات العشوائية بظاهرة التهميش الحضرى والجماعات المهمشة، إضافة إلى اعتبارها بؤرا لتفريخ الإرهاب والتطرف والجريمة بكل أنواعها .

ويعد السكن والحصول على مياه نقية وصرف صحى احتياجات أساسية للإنسان، ومع ذلك فإن تقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يشير إلى وجود أكثر من مليار نسمة على مستوى العالم يعيشون فى مسكن غير ملائم، وأن مائة مليون نسمة يعيشون بدون مأوى.

وتشير أرقام منظمة الصحة العالمية إلى وجود ٣ر١ مليار نسمة فى الدول النامية لا تتوفر لها مياه الشرب، وأن ٨ر١ مليار نسمة لا يتوافر لهم صرف صحى مناسب. ومع تطور الاهتمام بالمسكن على المستوى العالمى، أصبحت حقوق السكن موضوعة فى مكان بارز على جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشير الاستراتيجية العالمية للمأوى إلى أن المسكن المناسب يعنى أن تتوافر له مساحة مناسبة وإضاءة وتهوية وبنية تحتية كافية، فى حدود تكلفة معقولة، وذلك باعتباره العامل الأساسى فى التأثير على حالة الصحة والمرض ومعدلات الوفيات[٢].

ثانياً تعريف مصطلح العشوائية

تعنى كلمة "عشوائى" فى اللغة : السير أو السلوك على غير هدى أو بصيرة، وفى المعاجم القديمة ظهرت أصول كلمة "عشواء" كصفة للناقة كليلة البصر، التى تتخبط فى الطريق ، ومنها جاء المثل الذى يقول "خبط عشواء"[٣].

ويكتنف تعريف المناطق العشوائية مشكلات متعددة اصطلاحية وقانونية، وترجع صعوبة صياغة تعريف واضح لها إلى تعقد الظاهرة ذاتها وإلى اختلاف هذه المسميات والتعريفات من مجتمع لآخر، ومن بلد لآخر حسب ظروف كل مجتمع ومستوى معيشته، فهى على سبيل المثال تسمى باروز Barrios أو فافيلاس Favelas فى أمريكا اللاتينية، وتسمى بمدن الصفيح فى شمال أفريقيا ، وكامبونج Kampong فى ماليزيا، وبارونج Barongs فى الفلبين، وفى السعودية يطلق عليها اسم الصناديق، وبصفة عامة فقد اصطلح على تسميتها فى اللغة الإنجليزية Squatter Settlements وهو مايعنى إقامة المأوى فى أراضى الغير تعدياً ودون ترخيص نظامى من الجهات المعتمدة والحكومية، كما يطلق عليها أيضا المساكن التلقائية Spontanious. ويطلق عيها أيضا الأحياء غير المنتظمة، وأحياء السكن بالجهود الذاتية، والسكن غير القانونى، وأحياء العشش والصفيح، والأحياء المتخلفة، وأحياء وضع اليد، وأحياء الحكر.

ويذهب تعريف للسكن العشوائى إلى أنه السكن الذى يعتمد على عدم شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كليهما . كما يؤكد تعريف آخر على أن أهم خصائص السكن العشوائى هى عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة، وينظر بعض الباحثين إلى السكن العشوائى فى ضوء طبيعة الجهود المبذولة فيه، وذلك لأنه يعتمد على الجهود الذاتية فى أحوال كثيرة [٤].

ويحدد المؤتمر الأول للإسكان العشوائى الذى انعقد عام ١٩٩٤ أربع صور أساسية للعشوائيات، وهى :

- مبانى ومنشآت الإسكان التى تتم بدون ترخيص.
- الإسكان الذى يتم على أراض غير مخصصة للبناء.
- الإسكان الذى يتم على أراض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزيها.
- المبانى الواقعة خارج كردون المدينة [٥].

وفى اللغة العربية، فإن التسمية تتراوح مابين الإسكان العشوائى غير الرسمى والتلقائى غير النظامى، ويطلق على بعض أنماطه اسم السكن المتدنى أو المتدهور، أو المدن القصديرية. وفى التعريف الإدارى الحكومى يعد السكن العشوائى كل مسكن يبنى بالمواد الصلبة، ولايكون مجهزا تجهيزا تاما، أو غير حاصل على رخصة بناء، نظرا لمخالفته قوانين تقسيم الأراضى وقوانين البناء ، وقوانين الحفاظ على الأراضى الزراعية.

وعلى ضوء ماسبق، يمكن وضع تعريف عام للمناطق العشوائية بأنها "مناطق أقيمت مبانيها بجهود ذاتية من قبل ساكنيها ، سواء على أراضيهم، أم على أراض مغتصبة تملكها الدولة، وبدون تراخيص رسمية. وهى غالبا ما تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التى قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها، نظرا لعدم قانونية هذه الوحدات السكنية [٦]، وقد تستجيب لبعضها تحت إلحاح الحاجة إلى تدبير الحد الأدنى الإنسانى والآدمى لهذه الكتل السكانية التى تعيش فى هذه المناطق[٧].

ويتناول هذا التقرير الأسباب الرئيسية وراء هذه الظاهرة وسمات هذه المساكن وخصائص السكان، وينتهى إلى عرض أساليب المواجهة ومقترحات الحل.

ثالثاً حجم الظاهرة، والأسباب المؤدية إليها

٣ – ١ : حجم الظاهرة والتوزيع الجغرافى

تباين تقديرات أعداد العشوائيات مابين مصدر وآخر من المصادر المتاحة، فهى فى تقرير وزارة التنمية المحلية الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٠ عددها ٩١٦ منطقة (جدول رقم ١)، وهى فى تقرير آخر لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ١٠٣٤ منطقة (جدول رقم ٢)، وفى تقرير ثالث صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٩٠٩ منطقة (جدول رقم ٣). ويشير تقرير رابع صادر عن وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠٣ إلى أن إجمالى عدد المناطق العشوائية يصل إلى ١٢٢٨ منطقة، منها ٢٠ منطقة تقرر إزالتها، أما باقى المناطق فهى قابلة للتطوير، وقد تم تطوير ٢٨٣ منطقة، كما تم إزالة عشر مناطق، وحاليا يجرى تطوير ٤٤١ منطقة أخرى، وتم اعتماد تطوير ٢٣٥ منطقة أخرى فى موازنة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وربما يرجع ذلك إلى تعدد التعريفات للمنطقة العشوائية وعدم الاتفاق على تعريف واحد لها، وربما أيضا إلى ما يضم إليها أو يحذف منها بفعل الإزالة أو التعديل.

وتشير التقارير الصادرة عن لجنة الخدمات بمجلس الشورى، وتلك الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن عدد المناطق السكنية اللارسمية بلغ ١٠٣٤ منطقة منها حوالى ٨١ منطقة مطلوب إزالتها، والباقى مطلوب تطويره، وتقدر تكلفة تطوير هذه المناطق بأكثر من ٥ر٣ مليار جنيه مصرى[٨]. ويشير الجدولان رقما (٤)، (٥) إلى التوزيع العددى والجغرافى للعشوائيات على محافظات الجمهورية، وموقفها من الإزالة أو التطوير.

توضح بيانات هذين الجدولين أن نسبة سكان العشوائيات تصل إلى ٣٧٪ من إجمالى سكان الحضر، وأن هذه النسبة ترتفع فى محافظتى القليوبية ودمياط إلى٦٤٪، وإلى ٦٠٪ فى

كل من الجيزة ومطروح، وإلى ٥٦٪ فى الدقهلية وسوهاج ، وإلى ٤٩٪ فى المنيا ، وتتفاوت النسبة من ٤٠٪ إلى ٣٠٪ فى محافظات القاهرة، والاسكندرية، والغربية والبحيرة، والشرقية، وكفر الشيخ، والإسماعيلية، وبنى سويف، والبحر الأحمر، وقنا، ثم تنخفض فى باقى المحافظات إلى أن تصل إلى أقل نسبة لها فى محافظة بورسعيد، ولا توجد مناطق عشوائية فى شمال سيناء، والوادى الجديد.

وتعد محافظات الدقهلية ودمياط والقاهرة والشرقية والبحيرة وقنا والقليوبية وبنى سويف وأسيوط من أعلى محافظات الجمهورية فى عدد العشوائيات بها، كما تسجل القاهرة والبحيرة والإسماعيلية أعلى عدد للعشوائيات التى تحتاج إلى إزالة، ومن ثم أعلى تكلفة مطلوبة لمواجهة هذه الظاهرة. فى القاهرة وحدها مطلوب إزالة ١٢ منطقة عشوائية من إجمالى ٧٩ منطقة.

وتحيط بعض الأحياء العشوائية بمدينة القاهرة من الجنوب والشمال والوسط، فى الشمال شبرا الخيمة والمطرية وعين شمس، والجيزة والهرم وإمبابة وبولاق الدكرور فى الغرب، ودار السلام والبساتين فى الجنوب، وهى جميعا على أراض زراعية تدخل فى زمام القاهرة الكبرى، أما منشية ناصر والزبّالين فهى فى الأصل أراضٍ صحراوية تقع فى الشرق، وفى أقصى الجنوب توجد حلوان والتبين، وداخل المدينة توجد الفسطاط واسطبل عنتر [٩].

وتتصدر المنطقة الجنوبية المناطق المطلوب إزالتها، حيث يوجد بها ٣٤٠٠ وحدة مطلوب إزالتها فى مناطق عزبة أبو قرن بمصر القديمة، ومنطقة عشش تل العقارب، وعشش زينهم، وعشش قلعة الكبش بحى جنوب القاهرة ، تليها المنطقة الشمالية ويوجد بها ٢١٥٣ وحدة فى منطقة عشش أكشاك الساحل، وعشش ترعة الإسماعيلية، وعشش مظلوم بحى الساحل، وحكر أبو دومة فى حى روض الفرج، وعزبة أبو حشيش والقرود بحى الزيتون، وحكر السكاكينى بالشرابية، ثم عزبة أبو النور فى حى الوايلى بالمنطقة الغربية، وأخيرا أرض المهاجرين بالمنطقة الشرقية.

أما ما هو مطلوب تطويره من العشوائيات بمحافظة القاهرة، فإن عددها يصل إلى ٦٨ منطقة تتوزع على النحو التالى :

- ٣٤ منطقة منها على أراضٍ زراعية.
- ١٨ تجمعا عشوائيا على أراضٍ زراعية صحراوية.
- ٥ مناطق مقامة على أراضٍ صحراوية.
- ٤ مناطق على الأراضٍ الجبلية.
- ٧ مناطق أخرى تقع على استخدامات أخرى متباينة للموقع [١٠].

ومع ضخامة المشكلة، وتكدس الطبقات الفقيرة فى أحياء العشش، أصبح سكن المقابر نمطاً عادياً، ويضم قسم الخليفة أكبر تجمع لسكان المقابر، حيث تصل النسبة إلى ٤١٪ من السكان، وتصل هذه النسبة فى قسم الجمالية إلى ٣٨ر٨٪ ، وإلى ١٣ر٣٪ فى قسم الدرب الأحمر. ويقدرّ العدد الإجمالى لسكان المقابر بمدينة القاهرة بحوالى نصف مليون نسمة (١٠٠ ألف أسرة)، أى أن واحدا من كل ٢٠ فرداً من سكان مدينة القاهرة يسكن المقابر [١١].

ولضخامة عدد السكان فى المقابر تضطر الدولة إلى إنشاء الكثير من الخدمات داخل الأحواش القديمة، وتحويل بعضها إلى مدارس مثل حوش الأمير أحمد كمال بالمجاورين، وإلى مستوصفات مثل حوش توفيق نسيم باشا بالإمام الشافعى، وتسيير خطوط المواصلات العامة لخدمة السكان. وقد وصل عدد الخطوط التى تخدم هذه المناطق إلى ١٥٠ خطا فى منطقة الإمام الشافعى وحدها. هذا بالإضافة إلى إنشاء مواقف لأتوبيسات هيئة النقل العام فى ساحة جامع الإمام والسيدة نفيسة وجامع برقوق وعين الصيرة، ومد بعض المناطق بالمرافق العامة مثل شبكة المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات، وكذلك توفير بعض الخدمات الاجتماعية والإدارية بها .

٣ -٢ : الأسباب وراء نمو وتكاثر العشوائيات

اصطدمت عملية التخطيط العمرانى فى مصر بغياب منهج متكامل للسياسة السكانية منذ الخمسينيات وحتى الآن . ورغم وجود "سياسة عامة للإسكان" منذ السنوات الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢، والاهتمام بوضع البرامج والمشروعات واستصدار التشريعات اللازمة لتنفيذها، إلاّ أن

ذات الفترة تشهد أيضا صدور عدد من القوانين التى أثرت سلباً على نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإسكان، من هذه القوانين :

- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ الذى جمّد الإيجارات بعد تخفيضها بنسبة ٢٠٪.
- والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ الذى حدّد القيمة الإيجارية على أساس أن يعطى المسكن لمالكه عائدا سنويا قدره ٥٪ من قيمة الأرض، و ٨٪ من قيمة المبنى[١٢].

ونظرا لما حدث من نقص تراكمى فى وحدات الإسكان المتاحة، فقد اتجه الأهالى منذ ذلك الحين إلى توفير المساكن، اعتمادا على أنفسهم، وتقدر الوحدات السكنية غير الرسمية فى مصر بنسبة ٧٠٪ من جملة الناتج الإسكانى الذى تم تشييده خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ . وتشهد مشكلة الإسكان فى مصر حالياً حالة من التناقض، حيث توجد زيادة شديدة فى الطلب على الوحدات السكنية ذات المستويات المتوسطة والدنيا، بينما هناك فائض فى العرض فى المستويات العليا من المساكن، وزيادة أيضا فى تنامى مشكلة الإسكان غير المنظم أو الهامشى.

وتدعو مناقشة أزمة الإسكان فى مصر بصورة عامة، وأزمة الإسكان الاقتصادى بصورة خاصة إلى العودة إلى الفترة ١٩٥٤ – ١٩٦١، وهى الفترة التى تبنّت فيها الدولة التوجه الاشتراكى ومبدأ تكافؤ الفرص. وقد انتهجت الدولة فى ذلك الوقت أربعة محاور لتطبيق هذا التوجه فى مجال الإسكان.

اتجه المحور الأول إلى إنشاء مدن جديدة فى الصحراء الغربية وجنوب وغرب مدينة القاهرة، وتم البدء فى تنفيذ مدينة التحرير بالوادى الجديد وعدة ضواحٍ، مثل المعادى وحلوان والمقطم، لتخفيف حدة الزحام فى العاصمة، كما أنشأت مدينة نصر عام ١٩٥٨.

واهتم المحور الثانى بوضع برنامج ضخم لإنشاء مساكن شعبية للطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسطة.

وركز المحور الثالث على برنامج آخر يتناول الإسكان العمالى وتخصيص مناطق صناعية جديدة فى حلوان وشبرا الخيمة وإمبابة والجيزة، وبلغت تكلفة إجمالى هذه المناطق ٥٠٪ من الاستثمارات الصناعية فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ – ١٩٦٥، وكان لهذا تأثيره على جذب الأيدى العاملة من كل محافظات الجمهورية بحثاً عن عمل فى مدينة القاهرة.

وأدى تركز الصناعة الثقيلة فى حلوان والتبين الى تحويل هذه المناطق إلى ضواحى سكنية عمالية، إضافة إلى مدينة أخرى ضمت ٣٠٠ وحدة سكنية فى أبى زعبل شمال القاهرة تم تخصيصها لعمال وموظفى السكة الحديد على مساحة قدرها ١٥٠ فداناً.

ثم المحور الرابع وينصب على إنشاء تعاونيات ناصر للإسكان عام ١٩٦١، والذى سبقه صدور قانون تنظيم الإسكان التعاونى عام ١٩٥٤. وكان لهذه التعاونيات دور فى التهام مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية وخاصة فى منطقة المهندسين حاليا. ومما يذكر أيضا – فى ذلك الوقت – قيام وزارة الإسكان بما يسمى "بمشروع ناصر للإيواء العاجل"، والذى تم بمقتضاه إنشاء ٣٠٠٠ وحدة إيواء بالقاهرة وحدها.

وقد أدى استنزاف ميزانية الدولة – فى حرب اليمن، وإنشاء السد العالى، وحرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف – إلى انكماش دور الحكومة فى إنشاء الوحدات السكنية، لاسيما مع غياب التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال الإسكان.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ دخلت مصر مرحلة جديدة. حيث شهدت هذه الفترة التحولات المفاجئة فى الاقتصاد المصرى من اقتصاد قائم على التخطيط الاشتراكى، إلى اقتصاد حر، وانعكس ذلك على المجتمع فى شكل عدد من السلبيات التى يعّد من أهمها تحول فئات عريضة من سكان الريف المنتجين إلى فئة المهمشين الحضريين. ونظرا لعدم قدرة القطاع الصناعى أو الخدمى على استيعاب هؤلاء القادمين أو تدبير الخدمات الأساسية لهم من عمل أو إسكان، فقد استوطن غالبيتهم على أطراف المدن والعواصم، فاستقر القادمون من الوجه البحرى بمناطق شبرا الخيمة وأرض اللواء وأوسيم والقناطر، واستقر النازحون من الجنوب

بمناطق إمبابة والمنيرة وغرب الجيزة وساقية مكى وما جاورها ، واستقر النازحون من محافظات الشرقية بمناطق عين شمس والشرابية والزاوية الحمراء. واستمرت هذه الهجرات الداخلية غير المخططة بسبب عدم القدرة على تحقيق نمو متوازن بين أقاليم الجمهورية، والفروق الريفية الحضرية، ونقص فرص العمل فى المحافظات المختلفة، وغيبة التخطيط المبنى على رؤية ودراسة، وسيادة التفكير العشوائى، وضعف هيبة القانون، وتفشى البيروقراطية[١٣].

شهدت هذه الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١) أيضا بداية أزمة الإسكان الكبرى، والاختلال الواضح فى سوق الإسكان وتدهور المخزون السكنى، والنقص الواضح فى إسكان الطبقات الفقيرة ودون المتوسطة مع وجود فائض فى الإسكان الفاخر والمتوسط، وهى الفترة التى أفرزت سكاناً بدون مساكن، ومساكن بدون سكان، وفى إطار هذه السياسة حصل كثير من المواطنين على أكثر من وحدة سكنية من وحدات الإسكان المتوسط والفاخر، وبأعداد كانت تكفى لسدّ الاحتياج لو كانت من المستوى الاقتصادى الذى يتجاوب مع احتياجات فئة محدودى الدخل.

ورغم بداية تطبيق سياسة إنشاء المدن الجديدة، إلا أنها لم تنجح فى اجتذاب السكان، وإن كانت قد نجحت فى استقطاب الكثير من المشروعات الصناعية، تضافر ذلك مع عدم توجيه اهتمام كاف بالتنمية الريفية والتخطيط الإقليمى والعمرانى الحضرى المتكامل.

ومنذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين، فإن المعاناة من نقص الموارد المادية وانخفاض القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعى تقف حائلا بين الحكومة وبين توفير احتياجات قطاع الإسكان، مما جعل القطاع الخاص يستمر فى توفير وحدات لا تواجه إلاّ احتياجات قطاع معين من السكان. ومن معالم هذه الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٨) ظهور شركات توظيف الأموال، وزيادة الديون الخارجية، وانكماش النشاط السياحى، واستمرار التضخم الحضرى للمدن، وسرعة معدلات استهلاكها للأراضى الزراعية، واستمرار سياسة الزحف السكانى العشوائى، والإسكان غير الرسمى على الأراضى الزراعية وإن كان بنسب أقل فى السنوات الأخيرة.

وقد أدى عدم تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر إلى اتجاه الملاّك إلى تمليك الوحدات السكنية بأسعار خيالية، مما زاد من معاناة الشباب وقضى على آمالهم فى زواج أو استقرار، كما أدىّ إلى عزوف عن الزواج والاتجاه إلى البحث عن صيغ أخرى بديلة. وأدّى إيجار المساكن بعقود محدودة المدة، بانتهائها يعطى للمالك الحق فى رفع القيمة الإيجارية أو طرد الساكن، إلى ازدياد مشكلة الشباب فى الحصول على مسكن.

وتشهد الفترة الحالية اهتماماً بنمو المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، ويجرى حاليا إقامة ١٩ مدينة وتجمع سكانى من المستهدف عند اكتمال العمل فيها أن تستوعب ٦ر٩ مليون نسمة، إضافة إلى تجمعات عمرانية جديدة أخرى فى ٤١ موقعاً من المقرر أن ينتهى العمل فيها حتى عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ ، أى أن إجمالى عدد المدن والتجمعات الجديدة سيصل إلى ٦٠ مدينة وتجمع سكانى[١٤].

يوضح العرض السابق أن نشأة المناطق العشوائية فى مصر ترجع إلى مجموعة أسباب اقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية متشابكة، يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

١- النمو الاقتصادى والعمرانى للمدن، وتركز الاستثمارات بها مما أدّى إلى استمرار جذب العمالة إليها، واتجاههم إلى الإقامة بالمناطق العشوائية.

٢- الزيادة السكانية بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو فى قطاع الإسكان فى شريحته التى تتجاوب مع احتياجات محدودى الدخل، وماترتب على ذلك من تراكمات حاولت هذه الفئة أن تجد لها حلولا ذاتية عن طريق الإسكان العشوائى.

٣- استمرار تدفق الهجرات الداخلية بدلا من استقطابها فى محافظاتها، وذلك بسبب نقص الاستثمارات فى هذه المحافظات، لاسيما فى المناطق الريفية التى أصبحت تعانى من الملكيات القزمية وقلة المردود أو العائد من الأراضى

الزراعية، مما اضّطر أصحابها إلى بيعها للمستثمرين، وخاصة تلك المتاخمة للمدن، وهى ذات الأراضى التى استخدمت لبناء مساكن عشوائية وأدّت إلى ترييف المدينة.

٤- ورغم أهمية عنصر الهجرة الداخلية على النمو غير المتوازن فى المناطق العشوائية، إلا أن ذلك سبب لايمكن تعميمه على كل هذه المناطق، حيث لا تشكل الهجرة فى منطقة تلال زينهم - على سبيل المثال - سوى نسبة ٣ر٦٪ ، بينما السبب الأكثر أهمية وعمومية هو لجوء من سقطت منازلهم أو تهدمت بفعل الكوارث والإخلاء الإدارى للبحث عن مأوى فى هذه المناطق[١٥].

ويقدر عدد المساكن التى تنهار سنويا - فى مدينة القاهرة وحدها - بحوالى ٣٠٠٠ وحدة سكنية فى أحياء السيدة زينب والخليفة والجمالية وبولاق. ومع تزايد هذه الانهيارات تم إنشاء مساكن مؤقتة (أكشاك / عشش/ أكواخ) أسفل جبل المقطم، ومع مرور الوقت وصل عدد الأكشاك عام ١٩٧٠ إلى ٥٧٠ كشكاً ، ثم واصل العدد ارتفاعه طوال السبعينيات والثمانينيات. وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن القاهرة تضم ٣٠٠,٠٠٠ منزل لا تتوافر فيها المواصفات الفنية، وبالتالى فهى معرضة للانهيار فى أى وقت ، وهذا ما حدث بالفعل بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢.

٥- ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، وزيادة شريحة فقراء الحضر المحتاجين إلى سكن منخفض التكاليف. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا النوع من "الإسكان العشوائى" ما هو ألاّ رد فعل الفقراء وإجاباتهم على عيوب سياسات الإسكان على المستويين العام والخاص، وانعكاس لقصور الحكومات وفشلها فى تلبية حاجات السّكان السكنية (١٦).

٦- استطاعت المناطق العشوائية أن توفّر وحدات سكنية منخفضة التكاليف، بالإضافة إلى أسلوب التنفيذ الذى يعتمد على التمويل المرحلى المتدرج الذى يسمح

للمواطن بانهاء هذا المسكن على فترات زمنية متدرجة بقدر ماتسمح به إمكانياته.

٧- النمو الحضرى منذ عام ١٩٨٢، والذى تمثلت أبرز ملامحه فى ارتفاع أسعار الأراضى المقتطعة من المناطق الزراعية المحيطة بالمدن، وارتفاع أسعار مستلزمات البناء، وارتفاع أجور العمالة فى مجال البناء بسبب الهجرة إلى الدول العربية، وارتفاع إيجارات المساكن بما لايتناسب مع دخول معظم فئات المجتمع، وانخفاض العائد المتوقع من الاستثمار.

٨- تقديم تسهيلات كبيرة من أقارب وأصدقاء المهاجرين من مناطق معينة تتمثل فى الحصول على مهنة ومسكن، مما يجعلهم يتغلبون بسهولة على مشكلات التكيف الثقافى - الاجتماعى فى المدينة. ويرتبط ذلك بالتكوين الفكرى ونوعية ثقافة هؤلاء المهاجرين من الريف، إذ بإمكان هذا المهاجر أن يشيّد مسكنا أقرب إلى نمط السكن فى الريف منه إلى سكن يتناسب مع سكنى الحضر، ويقبل مستوى معيناً من حيث الإمداد بالمرافق والخدمات، ولديه أيضا مستوى معين من القبول لمستوى النظافة اللازمة فى البيئة التى يعيش فيها. ولهذا فإن إمكانيات تمثله وقبوله لمستوى نظافة البيئة المحيطة ومستوى النظافة داخل المسكن إنما يرتبط بصورة رئيسية بتكوينه النفسى والثقافى. وهذا مايبرر تركز معظمهم فى أطراف المدينة ذات الطابع الريفى، مثل شبرا الخيمة والشرابية شمالا، ومصرالقديمة جنوبا، وبولاق والوايلى وباب الشعرية فى الوسط[١٧].

٩- اكتساب العشوائيات قوة دفع ذاتية، لاسيما فى إطار عجز الدولة عن توفير الإسكان الاقتصادى لهذه الشرائح الدنيا من السكان التى ليس لديها دخل منتظم، ولهذا أصبحت هذه المساكن تؤدى وظيفة فى اقتصاد الدولة، إذ تتيح لمن هم أشد فقراً الحصول على مسكن بأقل تكلفة ممكنة.

١٠- عدم نمو القطاع الزراعى والصناعى بالقدر الذى يسمح باستيعاب العمالة الريفية الحضرية، مما أدى إلى نمو القطاع الثالث (الخدمات) نموا وهميا لامتصاص هذه

العمالة. ونظراً لافتقاد هذه الفئة إلى المؤهلات اللازمة للعمل فى الصناعة، فإن المجال المتاح أمامهم هو أعمال الخدمات والبيع المتجول، ويظل هؤلاء رصيداً للعمالة الرخيصة لكثير من الأعمال الحضرية، ومصدراً متزايداً للحاجة إلى مسكن رخيص يتفق وإمكانياتهم. ومع اتساع حجم العشوائيات وافتقار الحكومة إلى الموارد اللازمة لتحقيق تنمية حضرية حقيقية، يظهر الاتجاه إلى محاولات تطوير بعضها، بدلا من إزالتها، واعتبار هذا الإصلاح الجزئى لهذه المناطق أفضل من لا شىء[١٨].

ب - الأسباب الإدارية والقانونية

١- عدم الاهتمام بوضع مشكلة الإسكان كأحد الأولويات الهامة بين مشاكل المجتمع الأخرى، أو وجود منهج متكامل لسياسة إسكانية تتجاوب مع الاحتياجات الفعلية للفئات محدودة الدخل، إضافة إلى نقص الموارد المالية لدى الحكومات والمحليات والتى يمكن توجيهها إلى قطاع الإسكان المطلوب.

٢- غياب دور مؤسسات الدولة الإدارية والقانونية وتقاعسها عن تنفيذ التشريعات المرتبطة بهذا القطاع والقوانين التى تنظم حركة العمران. صاحب ذلك وجود ثغرات قانونية، سواء فى قوانين التنظيم أو فى مواصفات المبانى.

٣- صدور عدد من القوانين التى أثرّت سلبا على تناقص نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإسكان، وهى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بخفض الإيجار بنسبة ١٥٪ ، ثم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ الذى جمّد الإيجارات بعد تخفيضها بنسبة ٢٠٪ ، ثم القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الذى خفّض القيمة الإيجارية مرة أخرى ، ثم القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ الذى حدّد القيمة الإيجارية على أساس أن يعطى المسكن لمالكه عائدا سنويا قدره ٥٪ من قيمة الأرض، و ٨٪ من قيمة المبنى[١٩].

٤- تعديل كردون المدن على حساب الأراضى الزراعية، والتحام القرى والمدن، وتعدد الجهات المالكة لأراضى الدولة، ومشكلات البيروقراطية الإدارية، والتجاوزات التى سمحت بالكثير من المخالفات، وبطء صدور الأحكام فى المخالفات، وتعدد الجهات والاختصاصات القضائية.

٥- توافر أراضٍ خالية داخل نسيج الكتلة العمرانية للمدينة، ووجود أبنية غير مستعملة أو مهجورة ، مع ضعف حماية الأراضى واستعمالاتها.

٦- تعدد الإجراءات الخاصة بإزالة المخالفات، ووقف إنشاء المبانى المخالفة بالمناطق العشوائية، وتعدد جهات التقاضى وتشتتها، وضعف العقوبات المفروضة على المخالفين.

رابعاً أنماط العشوائيات وخصائصها

٤ - ١ : أنماط الإسكان فى المناطق العشوائية

هناك تصنيفات متعددة لأنماط الإسكان فى المناطق العشوائية ، إلاّ أنها جميعا يمكن أن تأتى تحت التقسيم التالى[٢٠]:

١ - الإسكان الرسمى Formal Housing

يشمل قطاع السكن الخاص، والحكومى والتعاونى. ويدخل تحت مايسمى بالإسكان الرسمى قطاع الإسكان المتدهور الذى يقع فى الأحياء القديمة نظرا لتمتعه بالشرعية القانونية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بحيازة الأرض أم بتصاريح البناء. وهذه الأحياء القديمة تركها السكان ميسورى الحال إلى أحياء جديدة، تاركين الفقراء فيها، وهى تعانى من الكثافة السكانية المرتفعة، وتدهور الخدمات، واستغلال المناطق الأثرية الموجودة بها كأماكن للإقامة المؤقتة.

٢ - الإسكان غير الرسمى Informal Housing

ويطلق على هـذا النمط مترادفات متعددة وهى الإسكان غير المخطط Unplanned Housing، والإسـكان العشوائـى أو العفـوى Spontanious Housing، والإسـكان السلعـى الصغيـر Petty Commodity Housing، والإسكان السرطانى Cancer Housing. أو الإسكان الهامشى Marginal Housing، وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

أ - الإسكان شبه غير الرسمى Semi Informal Housing

وهو يقع خارج حدود المدينة الإدارية ويقام فوق الأراضى الزراعية المتاخمة للمدن، وينشأ نتيجة تقسيم الأراضى الزراعية بطريقة غير قانونية وغير معتمدة من الجهات المسئولة بالأجهزة الحكومية. ولهذا النوع صفة الشرعية من حيث ملكية الأراضى، إلاّ أنه يفتقر إلى الحصول على تراخيص بناء. وهو قانونياً لايتبع الحيز العمرانى أو خطة التعمير الحضرى، وبالتالى فإن البناء فوق هذه الأراضى غير مشروع، ويسكن هذه النوعية من الإسكان نسبة كبيرة من متوسطى الدخل ومحدودى الدخل، ومن يعمل بالتجارة والحرف المختلفة [٢١].

ب - إسكان واضعى اليد Squatter Housing

وهو يقع غالبا داخل الحدود الإدارية للمدينة، فى مناطق غير معلومة من حيث مصدر وأساس الملكية، ويتم استغلالها من قبل الباحثين عن مسكن بالمناطق الحضرية، وبدون صفة شرعية لتملّك الأرض وبدون تصاريح بناء. وتقدم للمحتاجين إليها من قبل الأقارب أو المعارف وبأسعار رمزية ليقيمون عليها وحدات للإسكان. هذه النوعية منها جزء قديم يقع داخل الحدود الإدارية للمدينة، وأجزاء أخرى بجوار هذه الحدود.

٣ - الإسكان المتدنى

وهو مايطلق عليه أيضا الإسكان الجوازى، ويعد من أشكال الإسكان غير الرسمى المؤقت. ويعّرف الإسكان الجوازى بأنه " أماكن غير معدة أصلا للسكن، ولكنها مشغولة بأسر" ويمكن تصنيفها على النحو التالى :

- **نمط إسكان العشش**

وهى عبارة عن عشش وأكواخ مقامة بوضع اليد على أراضى المنفعة العامة ، يستخدم فى إقامتها الصفيح أو الصاج أو الكرتون أو القماش أو الخشب أو الطين أو المخلفات الأخرى والمواد غير الثابتة، وتقام دون مراعاة لشروط صحية أو ظروف بيئية أو خدمات، وتأخذ شكل تجمعات متلاصقة، إمّا بجوار أكشاك الإيواء، أو فى مناطق أخرى[٢٢] . وتلعب السواتر والحواجز المبنية كالأسوار التاريخية والحديثة دوراً فى اختصار تكلفتها.

- **نمط إسكان المخابئ**

حيث يسكن العديد من الأسر فى المخابئ التى أقيمت إبان الحروب فى الحدائق العامة للاحتماء من الغارات الجوية.

- **نمط إسكان الدكاكين**

حيث يمكن لبعض الأسر والأفراد الذين لامأوى لهم أن يسكنوا الدكاكين، سواء كانوا يعملون بها، أم يستخدمونها فقط كبديل للسكن، ويقوم ساكنوها بكل ما تتطلبه الحياة من احتياجات داخل هذا المكان.

- **نمط إسكان قبوات الدرج**

وهو مايسكنه عادة القائمين على حراسة العقارات، ويتم تحويله إلى مكان مغلق عن طريق وضع لوح خشبى به فتحة تؤدى دور الباب، وهذا مايجعله أقل تكلفة من إقامة عشة كاملة. ويمكن أن تقيم فى هذه القبوات أُسر كاملة، ولاتتمتع هذه الوحدات بالخدمات، إلا إذا اتصل القبو بالمنور. عند ذلك يمكن إيجاد مرحاض.

- **إسكان المساجد**

ويلجأ إليها بعض المشردين ممن لامأوى لهم .

- **إسكان مناطق الزبالين**

وهى مساكن مقامة بجوار مقالب الزبالة، ويوجد فى القاهرة وحدها حوالى ٧ مقالب يقيم بجوارها الزبالون، مثل منشية ناصر ، وعزبة النخل، وعين الصيرة ، والمعتمدية، والبراجيل، وهى وحدات تفتقر إلى أبسط القواعد الصحية ، وإلى أدنى مراتب الخدمات اليومية.

- إسكان الغرف المستقلة والوحدات المشتركة

وهى عبارة عن سكن غرفة واحدة بدون منافع تسكن فيها أسرة كاملة – وتشترك مع الأسر الأخرى التى تسكن باقى غرف المسكن فى دورة مياه واحدة، كما يمكن أن تكون غرفاً مستقلة تقع على الأسطح وفى أفنية المنازل.

٤ – ٢ : سمات الإسكان وخصائص السكان فى العشوائيات

إطلاق صفة العشوائية على مجتمع ما ، إنما يوجه النظر رأسا إلى صفات هذه التجمعات من حيث المكان أو السكان. ورغم اختلاف المناطق العشوائية من حيث الموقع والمساحة وحجم السكان ونمط الوحدة السكنية وخصائص السكان ومستوى الخدمات إلاّ أنها جميعا تشترك فى بعض السمات العامة، وتعد مشكلات المسكن من أهم ما تعانيه هذه المناطق العشوائية، وتتناوله من حيث النمط والتخطيط، ومدى توافر المرافق وظروف البيئة المحيطة المرتبطة بالإضاءة والحرارة والتهوية والتربة والتلوث. كما يوجه النظر إلى خصائص السكان الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. والتناول التالى يناقش هذه الأبعاد جميعا، مع إعطاء اهتمام خاص لطفل العشوائيات الذى تتمّ مناقشة أوضاعه فى جزئية مستقلة.

١ - المساحة ومتوسط عدد الأفراد

تتسم المناطق العشوائية بصورة عام بارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع معدل التزاحم. وتشير بعض الدراسات إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى بعض العشوائيات إلى ١٢٨,٥ ألف نسمة فى كم^{٢}، أى ما يزيد على خمسة أضعاف معدل الكثافة بالقاهرة (٢٨ ألف نسمة فى كم^{٢}). وتشير دراسة أخرى أجريت على محافظة القاهرة إلى أن الكثافة السكانية تصل إلى ٥٠٢ ألف نسمة /كم^{٢}) ويصل عدد السكان فى أحواش المقابر إلى ما يقرب من المليون.

ويرتفع معدل النمو السكانى السنوى بالمناطق العشوائية، ويصل فى بعض المناطق العشوائية فى محافظة القاهرة إلى ٣٤٪ كما هو الحال فى قسم السلام، وإلى ٩,١٪ فى قسم البساتين والذى يضم اثنتى عشرة منطقة عشوائية، وفى منشأة ناصر يصل معدل النمو إلى ٨,٩٪،

هذه المعدلات ظلّت مرتفعة خلال الفترة بين التعدادات ١٩٨٦ – ١٩٩٦، ولكنها انخفضت عن معدلاتها فى الفترة الأخيرة، نظرا لما حدث لهذه المناطق من تشبع[٢٣].

تتراوح مساحة الوحدات السكنية فى المناطق العشوائية مابين ٣م^{٢} – ٢٦م^{٢} وتصل فى بعضها إلى ٤٢م^{٢}، وذلك فى نمط إسكان الإيواء، أما نمط المسكن ذى الحجرة الواحدة فإن المساحة تتراوح مابين ١٠ إلى ١٥م^{٢}.

ويتغلب سكان العشش على ضيق المساحة عن طريق ضم مساحات له من خارج العشة وهى بالطبع توسعات غير مرخص بها. ويتم – فى الغالب – تأجير هذه الوحدات من الأصدقاء والأقارب الذين يمهدون للوافدين الحصول عليها وذلك نظير مبالغ ضئيلة لاتتعدى ٤٥ قرشا للوحدة فى مساكن الإيواء، و ١٠٥ قروش بالنسبة للأكشاك الحكومية، كما يقوم السكان القدامى فى المنطقة بتأجير الأراضى الفضاء أيضا بأسعار متواضعة لإقامة وحدات سكنية عليها[٢٤].

وتتميز المناطق العشوائية بصورة عامة بارتفاع متوسط حجم الأسرة، وتشير دراستين أجريتا على أحياء الحوتية والشرابية إلى أن حجم الأسرة يتراوح مابين ٧ – ١٣ فردا بالنسبة إلى ٧٠٪ من الأسر التى شملتها الدراستين المذكورتين، كما يصل متوسط حجم الأسرة إلى ذات العدد فى منطقة السلام ولكن بنسبة أقل وهى ٥٢٪ فقط، وتصل نسبة الأسر التى يبلغ متوسط عدد أفرادها من ٥ – ٨ أفراد إلى ٤١,٨٪ من إجمالى الأسر التى تمت دراستها فى منطقة زينهم[٢٥]. ويقيم هذا العدد فى حجرة واحدة فى أغلب الأحوال، أما سكان المقابر فإن متوسط عدد الأفراد فى الحجرة ينخفض إلى ٣ أفراد فقط[٢٦].

وتتسم الأسر فى المناطق العشوائية بارتفاع نسبة النساء العائلات لأسر. وفى مقابل ٢١٪ نسبة عامة للجمهورية فى تعداد ١٩٩٦، فإن هذه النسبة ترتفع فى بعض المناطق العشوائية إلى مابين ٢٥ – ٣٣ ٪ من إجمالى الأسر فى المنطقة[٢٧]. ويعبّر ارتفاع نسبة الأسر التى ترأسها نساء عن ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال والترمل، وتشير البيانات المتاحة بالفعل إلى ارتفاع هذه النسب عنها بالنسبة للجمهورية. وعلى سبيل المثال فإن هذه النسب تصل إلى ٢٠,٥٪ فى منطقة

زينهم، وذلك فى مقابل ٧,١٪ لإجمالى الجمهورية فى تعداد ١٩٩٦، وفى ذات الوقت فإن نسبة المتزوجين أيضا ترتفع عن ذات النسبة بالنسبة لباقى الجمهورية، أما الشرائح العمرية المختلفة للسكان فهى تقترب كثيرا من التقسيم حسب السن لإجمالى السكان فى المناطق الحضرية[٢٨].

٢ - مدى توفر الخدمات

يعد الحصول على مصادر مياه نقية، وصرف صحى، وكهرباء، وتهوية من أهم الخدمات التى تصبح الإقامة بدونها مستحيلة على أى مستوى من مستويات المعيشة.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن أربعة أخماس الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية رديئة التهوية، وثلاثة أخماسها رديئة الإضاءة، ومايقرب من ٥٨٪ من سكانها إما تتنافس على دورات مياه مشتركة، وإما ليس لديها دورات مياه بالمرة [٢٩]. وهى تفتقر إلى مصادر مياه نقية، سواء كان ذلك داخل العشة أو خارجها، وهناك سعى دائم من قبل السكان لإدخال هذه المرافق بموافقة السلطات البلدية ، واستغلال ذلك باعتباره نوعاً من الاعتراف بالأمر الواقع، لاسيما فيما يتعلق بملكية الأرض[٣٠].

ويعد الصرف الصحى من أكثر الخدمات تدنيا ، وأكثرها خطورة على الصحة العامة. وتعتمد مناطق كثيرة على نظام الخزانات الأرضية، أو مايسمى بالبيارات أو الترانشات التى يتم التخلص من محتوياتها بين الحين والآخر عن طريق النزح بعربات خاصة بذلك، ويؤدى بناء هذه الترانشات من الطوب الأحمر بدون بطانة إلى تسرب المخلفات إلى باطن التربة، وأحيانا ما ترتد هذه المخلفّات إلى أرضيات هذه الحجرات. وهناك من هذه الوحدات من يستخدم الصفائح كأوعية لجمع هذه الفضلات الآدمية ثم يتم التخلص منها صباح كل يوم إمّا فى بلاعات عمومية أو بإلقائها على شريط السكة الحديد، وفى بعض الأحيان تختلط مياه الصرف الصحى بمياه الشرب.

أما المياه النقية فيتم الحصول عليها من حنفيات عمومية داخل مناطقهم أو خارجها، أو عن طريق حنفيات داخل المنازل، أو عن طريق شرائها من العمارات المجاورة، وهناك نسبة

أخرى تحصل على المياه من الطلمبات، ومن الطبيعى أن ينخفض فى هذه الحالات نصيب الفرد من المياه، وما يترتب على ذلك من تلوث وأمراض.

وهناك عدد من المناطق التى توجد بها حمامات عمومية مشتركة، وهى لكثرة الاستخدام والضغط الشديد عليها، فقدت كل سماتها التى تؤهلها للقيام بوظائفها، ولم تعد سوى أوكار للفساد وممارسة كل أنواع الانحرافات، ونشر الميكروبات والأمراض.

وللحصول على الكهرباء، فإن النمط الشائع هو سرقة التيار الكهربائى من مصادر الإنارة العمومية، إضافة إلى وجود نسبة منهم تستخدم الكيروسين فى الإضاءة – كما هو حادث بعزبة محيى بك، وعشش الجمالية – وفى بعض الأحيان يستخدم السكان وصلات كهربائية من المساكن المجاورة بالاتفاق مع أصحابها نظير مبالغ شهرية تصل إلي أربعة جنيهات فى المتوسط، وتمتد هذه الأسلاك عبر أسطح العشش التى تتراكم فوقها المخلفات والزبالة متسببة فى حدوث الكثير من الحرائق.

وبسبب ضيق الشوارع التى أصبح بعضها يتراوح مابين ٦٠ سم و ٢ متر، ونقص المرافق، فإن سيارات الإسعاف والحريق غالبا مالاتستطيع أن تؤدى مهامها فى الحالات التى تستدعى ذلك، وتزداد النتائج المترتبة على ذلك سوءا، نظراً للتلاحم الشديد بين العشش وعدم وجود فواصل.

وفيما يتعلق بباقى الخدمات العامة مثل المدارس والمستوصفات والجمعيات الاستهلاكية، فإن هذه المناطق العشوائية غالباً ماتتمتع بما هو متوفّر بالقرب منها.

٣ - الأوضاع الصحية والبيئية

تشكل المناطق العشوائية نماذج صارخة للتلوث البيئى بكل أبعاده :

– مشاكل السكن غير الصحى من حيث الضيق، وارتفاع معدل التزاحم والضوضاء الشديدة – لوجود العديد منها بجوار خطوط السكك الحديدية – وأداء كافة احتياجات الأسرة

بداخل هذه المساحة الضيقة التى تفتقر إلى التهوية والإضاءة والنظافة وعدم وجود المرافق ونقص المياه، واحتمالات تهّدم العشش – لاسيما بسبب هطول الأمطار فى فصل الشتاء – فإذا أضيف إلى ذلك كميات الزبالة والمخلفات التى توضع على أسطح العشش – للحماية من تقلبات الجو ولملء الفراغات بين الأعمدة – أصبح كل ذلك بيئة مهيئة لكل أنواع التلوث السمعى والبصرى والهوائى والسلوكى أيضا ، وتحولت إلى مرتع للحشرات والقوارض التى تشارك السكان طعامهم ، ويسهم كل ذلك فى انتشار الأمراض لاسيما الأمراض الصدرية والجلدية وأمراض العيون ، والفيروسات والأمراض الطفيلية والبكتيرية ، ولكثرة مصادر هذه الملوثات والروائح الكريهة ، وكثرة الذباب ، اعتاد أهالى المنطقة عليها إلى الدرجة التى لم تعد تؤرق أحدا منهم[٣١].

ويؤدى انخفاض مستوى الدخل وكثرة عدد أفراد الأسرة إلى سوء التغذية وما يرتبط بها من أمراض تنعكس مباشرة على مستوى إنتاجية هؤلاء السكان.

– وتعانى المناطق المحيطة بهذه العشش من ذات المشكلة، حيث تنتشر بها أكوام المخلفات الآدمية والحيوانية ومخلفات المنازل فى غياب كامل لنظام جمع القمامة، واستخدام الشارع كمكان بديل للمسكن حيث يقضى فيه الجميع أغلب ساعات اليوم، وتمارس فيه كل الأنشطة التى تمارس عادة داخل المنزل. ويعتبر الشارع هنا مكان بديل لأماكن الترويح واللعب بالنسبة للأطفال والكبار على السواء، ونظرا لاستغلال كل الأماكن والفراغات الموجودة فى إقامة وحدات سكنية جديدة ، فإن هذه المناطق تفتقر إلى المساحات الخضراء والمفتوحة.

٤ - العلاقات الاجتماعية والسلوكيات المرتبطة بها

تؤدى أوضاع السكان المتردية فى المناطق العشوائية إلى أنماط علاقات تتسم بخصائص معينة، لعّل من أهمها مايؤدى إليه نمط الحياة فى العشة وتلاصقها مع العشش الأخرى من توترات نفسية واجتماعية وانعدام للخصوصية، وانهيار برقع الحياء فيما يتعلق بالعلاقات الخاصة، ومناقشة كل الأمور أمام الجميع سواء كانوا من الأبناء أم الجيران، وتصبح كل الأمور معلنة أمام الجميع. ويؤدى هذا النمط من الحياة إلى ارتفاع نسبة المشاكل بين الأزواج وبين

الأزواج والأبناء، وسيطرة طابع العنف والقسوة على العلاقات داخل الأسرة، أو بين أفراد الأسرة والأسر الأخرى فى المنطقة، والشعور بالإحباط والعدوانية ونمو الشخصيات غير السوية.

ورغم تعدد المشكلات التى يعانى منها سكان المناطق العشوائية، إلاّ أن مشكلة الظروف السكنية هى التى تستحوذ على الدرجة الأولى من اهتمامهم، بينما لاتؤرقهم بنفس المقدار مشكلات البيئة، أو قصور الخدمات، أو مستوى الدخل[٣٢].

وفى رؤية تحليلية لهذه الاهتمامات اشتملت عليها دراسة أخرى، يرى هذا التحليل أن سكان هذه الأحياء يعبرّون عن مدركات وتصورات ورؤى للعالم تختلف عنها بين قرنائهم من سكان أحياء الطبقتين الوسطى والعليا ، وهو مايكشف عنه مفهوم "ثقافة الفقر"[٣٣].

٥ - الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

تتميز المناطق العشوائية بانتشار الأمية بين الجنسين، وبصفة خاصة بين النساء، لاسيما الجيل الأكبر سنا، ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة التسرب من التعليم وارتباطها بتدنى الأحوال المعيشية، وضعف الإمكانيات الاقتصادية التى تدفع الأسر إلى استخدام الأبناء مصادر للدخل.

وتؤدى البطالة المرتفعة، وضعف مستويات الدخول وضآلتها إلى مستوى معيشى منخفض يتعذر معه لهؤلاء السكان إشباع احتياجاتهم المعيشية اليومية دفعة واحدة. وفى الدراسة التى أجريت على حى زينهم بمحافظة القاهرة، فإن حوالى ٣٨٪ من إجمالى العينة يقل دخل الأسرة فيها على ٢٠٠ جنيه شهريا ، وترتفع نسبة العاطلين فى العينة إلى خمس أرباب الأسر، وتعكس المهن التى يعملون بها الانخفاض الشديد فى مستوى هذه المهن، وتصل نسبة العاملين فى القطاع غير المنظم إلى ٨١٪ ، وتعتمد هذه الأسر فى مواجهة احتياجاتها على مساعدات أهل الخير، أو الاقتراض، ويحصل ١٨٪ من أسر هذه المنطقة العشوائية على معاشات التأمينات الاجتماعية ومعاش السادات.

ونظرا لعدم توافر الأوراق الرسمية والتعقيدات الإدارية، والإجراءات الروتينية، أو بسبب العمل فى المجالات الهامشية غير الحكومية، فإن هذه الأسر لاتستطيع الانتفاع ببعض

الخدمات مثل بطاقات التموين، واشتراكات المواصلات رغم أنهم الأحق بالحصول عليها نظرا لاحتياجهم الشديد.

وعلى مستوى اقتصاد الدولة، فإن هذه المناطق العشوائية. بما تقام عليها من أراض زراعية أو أراض للنفع العام، إنما تؤثر على الدخل العام للدولة بما تمثله من إهدار للمال العام والتعدى على الأراضى الزراعية الخصبة التى تعد دعامة قوية وأساسية لتوفير متطلبات الأمن الغذائى، ويعد الاعتداء على الأراضى ملك الدولة إلى أن تفقد قدرتها على الانتفاع بها فى الأغراض التى تعود على المجتمع بالنفع العام، وتؤدى الكثافات السكانية المرتفعة فى هذه المناطق إلى تدهور الخدمات والضغط على المرافق إلى الحد الذى يؤدى إلى تدهورها ويفقدها صلاحيتها للقيام بدورها.

٦ - الأوضاع الأمنية

يأخذ الاهتمام بقضية العشوائيات بعدًا هاماً من أبعاد هذا الاهتمام، وهو مايتعلق بالجانب الأمنى، وقد كانت أحداث العنف وانتشار النشاط الإرهابى من أهم الأسباب لإلقاء الضوء الإعلامى عليها، وحيث لجأت إلى هذه المناطق هذه التنظيمات الإرهابية، وإلقى القبض على العشرات من أفرادها فى منطقة المنيرة بإمبابة، والجيزة، وبولاق الدكرور، وعين شمس. وأشار تقرير لمجلس الشورى وآخر لمجلس الشعب إلى عدة أسباب وراء الإرهاب من بينها إهمال الخدمات بالمناطق العشوائية، حيث يختبئ هؤلاء ويروّجون لأفكارهم وخدماتهم التى تلقى قبولا لدى السكان. ومن هنا اعتبرت هذه المناطق بؤراً للجريمة، وظهرت مشكلة العشوائيات والإسكان غير الرسمى والمتدنى كقضية أمن قومى[٣٤].

ونظرا للظروف الصعبة التى تعيشها هذه المناطق، فإنها تتحول إلى بيئة مفرخة للجريمة وأوكارا للخارجين على القانون، ويتحول سكانها إلى أدوات طبيعة تستخدم من أجل تحقيق أهداف جماعات أخرى، كأن يستخدم هؤلاء لتعويق سير العمليات الانتخابية، أو تحويل أى موقف يراد له ذلك إلى أعمال عنف غوغائى[٣٥].

ونظراً لضيق المساكن وتدهور ظروف المعيشة داخلها، فإن معظم الشباب يقضى وقت الفراغ فى الشواع أو على المقاهى بلا هدف أو معنى، وهم عرضة للاحتكاك بالجماعات المنحرفة التى تمارس الأنواع المتباينة من السلوك غير المشروع ويسهل استقطابهم إلى هذه الانحرافات لاسيما وهم يعيشون بلا خدمات، وفى أسر تكثر بين أفرادها الخلافات، وتحت سلطة أبوية تمارس كل أنواع القسر والضغط وسوء المعاملة، وجماعة من الأقران يتسلل بينهم المنحرف أو المتطرف أو المجرم.

يؤكد على ذلك ما أنتهت إليه دراسة عن معدلات الجريمة فى محافظة القاهرة، حيث تبين نتائج الدراسة أن هناك أقساما مصدّرة للجريمة عددها سبعة عشر قسما، منهم تسعة أقسام تحتوى على مناطق عشوائية[٣٦]، وفى دراسة أخرى أن نسبة الجرائم التى ترتكب فى المناطق العشوائية تطال حياة ٣٤٪ من جملة الأسر ، ويتركز أكثرها فى الحرائق والسرقات، والخلافات الأسرية، والسطو بالإكراه، والاغتصاب، وتجارة المخدرات والبلطجة والمشاجرات التى تستخدم فيها الآلات الحادة والمواد الكاوية، وقد يصل الأمر إلى حد القتل[٣٧].

وفى إحدى الدراسات تبرز النتائج قيام السكان فى أحد العشوائيات بأنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار فى الملح غير المطابق للمواصفات الصحية فى غفلة من الشرطة، والاتجار فى البضائع المسروقة، والمخدرات، والعمل فى الدعارة ... إلخ [٣٨].

٧ - الطفل فى العشوائيات

نظرا لأهمية فئة الأطفال، فإن أوضاعهم فى المناطق العشوائية تستحق أن يفرد لها جزئية خاصة، وتعتمد هذه الجزئية بصورة رئيسية على دراسة أجريت على الأطفال فى العشوائيات فى منطقة الشرابية بمحافظة القاهرة، ومنطقة الحوتية فى محافظة الجيزة[٣٩]، ويمكن الاعتماد على نتائجها فى الحديث عن هذا الموضوع نظرا لأنها مناطق ينتشر فيها كل أنماط السكن غير الرسمى والفقير الذى يمكن أن يطلق عليه الإسكان العشوائى.

يعيش أطفال هذه العشوائيات فى بيئات فقيرة وظروف قاسية تخلق مفاهيم وأنماط

سلوك وأساليب تفكير تتوافق مع المظاهر السائدة فى هذه البيئة التى تعانى تدهورا فى كافة الخدمات وفى إطار أسرة تفتقر إلى أهم الأسس التى تساعدها على أداء وظائفها.

وتتسم العلاقات الأسرية بالصراع، وتعانى كل أشكال التفكك وعدم الاستقرار، ويفتقد الطفل فى هذه الأسرة الرعاية والحنان والحماية، والإحساس بالسلام والأمان وتسديد الاحتياجات، ويعانى كل أشكال البؤس والحرمان، والنتيجة الطبيعية والحتمية هى وجود أطفال يعانون الأمراض النفسية والخواء الداخلى والإحساس بالهامشية والإهمال إلى الدرجة التى يفقدون معها كل إحساس بالولاء أو الانتماء لهذه الأسرة أو المجتمع على السواء، ويصبحون لقمة سائغة لكل إشكال الانحراف.

وتنتشر فى هذه الأسر أسلوب الضرب والسباب واستخدام الألفاظ القاسية والجارحة، ويتبادل الأبناء ذات الكلمات، وربما مع الوالدين لاسيما الأمهات.

أما العلاقة بالآباء فهى تفتقر إلى الحميمية، بل وربما كانت علاقات سطحية وتسلطية نظرا لأنهم (أى الآباء) غير متواجدين أغلب ساعات اليوم، ولا يأتون إلا للنوم.

ويقضى الأطفال أغلب الوقت فى الشارع ، مما يضعف من سيطرة الأسرة عليهم، ويعرضهم لكل أنواع الانحراف، وبالفعل فإن عدداً كبيرا منهم يمارس لعب القمار وتعاطى المخدرات، ويشاركون فى بيعها والاتجار فيها، كما يخالطون تجمعات اللصوص ويشتركون فى المشاجرات التى تستخدم فيها السنج والمطاوى، ويحدث ذلك دون تدخل يذكر من جانب الجهاز الأمنى، ولهذا فإن هذه المناطق تعد بيئة جيدة لإفراز ظاهرة أولاد الشوارع حيث يولد هؤلاء ويعيشون أغلب حياتهم فى الشارع.

ومن خلال الدراسة الميدانية سابقة الذكر، يتضح ارتفاع نسبة الأمية بين الأبناء وخاصة فى مناطق العشش، وارتفاع نسبة من لم يلتحق أصلا بالمدرسة، ونسبة المتسربين من المدارس، وتؤدى طبيعة الحياة داخل العشة – من حيث شدة التزاحم، وضيق المكان، وتكدس العفش، وكثرة عدد الأبناء، والفقر الشديد – إلى جعل إمكانية متابعة الأبناء لعملية التعليم من

دروب المستحيل، وتشير نتائج دراسة أخرى إلى وجود ٦٠٪ من الأطفال فى سن الدراسة فى المناطق العشوائية محرومون تماما من أى نوع من أنواع التعليم[٤٠].

ونظرا لفقر هذه الأسر، فإن الأطفال تسهم بنصيب كبير فى دخل الأسرة. لاسيما وأن المتوسط العام لدخول هذه الأسر لا يتعدى ٢٠٠ جنيه، ومع ارتفاع عدد أفراد الأسرة فإن هذا الدخل يجعلها تعيش مادون خط الفقر. وتنحصر الأعمال التى يقوم بها الأطفال فى الورشات أو كباعة جائلين، وأحيانا يعمل الأطفال فى التسول، وهم يبدأون العمل فى سن مبكرة، ومنهم من يعمل من ٦ إلى ١٤ ساعة يوميا ، ويترواح الأجر الأسبوعى بين ثلاثة جنيهات ونصف إلى عشرين جنيها.

وتعد من المشاهد المألوفة رؤية الأطفال يلعبون فوق أكوام القمامة والمخلفات، وأحيانا يبحثون فيها عن شئ له قيمة، أو طعام يتقاسمونه مع الحيوانات، وهذا المشهد فيه ترجمة عملية للتأثير الذى تمارسه الظروف البيئية على نمط حياة الإنسان، وكيف تشكل هذه الظروف وعيه بالبيئة وأساليب التعامل معها ومدركاته وسلوكه. وغالبا ما يرتدى هؤلاء الأطفال أثمالاً مهلهلة، وبدون أحذية فى أرجلهم، وتتسم ملابسهم بالقذارة الشديدة، ولهذا بالطبع علاقة ليس فقط بالفقر ولكن أيضا بنقص المياه. وهم أيضا محرومون من الغذاء السليم أو الرعاية الصحية، الذى يؤدى بدوره إلى ارتفاع نسبة المعانين من الأمراض الجلدية والتناسلية والصدرية وسوء التغذية والجفاف. وحين تتوقف الأم عن الرضاعة الطبيعية، فإن تغذية الطفل تفتقر إلى العناصر الغذائية اللازمة للمحافظة على صحته وعلى نموه السليم مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال. وبالإضافة إلى المستوى المتدنى لنظافة المكان والبيئة المحيطة تنتشر الورش التى تنبعث منها روائح تؤثر على الصحة مثل ورشات الدوكو والتجليد والسباكة والبلاستيك مما يساعد أيضا على انتشار الأمراض.

وتساعد هذه الظروف البيئية المتردية ليس فقط على الإصابة بالأمراض العضوية، بل والإصابة أيضا بالأمراض النفسية وكافة أشكال الانحراف ، ويفقد الطفل فى هذا المناخ كل مايهيئ له إمكانيات الخروج من دائرة الفقر والحرمان إلى حيث مستوى معيشى أفضل وفرص حياة أرحب .

٨- المرأة فى العشوائيات [٤١]

تشير التقديرات المتاحة عن نسبة الفقر والفقراء فى مصر إلى أن مشكلة الفقر تضاعفت خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ – ١٩٩٥/١٩٩٦ من ٢١٪ إلى ٤٤٪، إضافة إلى تدهور مستوى معيشة السكان منذ بداية تطبيق برامج إعادة الهيكلة الرأسمالية. ومن المنطقى أن تعانى الأسر التى تسكن هذه المناطق من تدنى مستويات المعيشة بكل أبعادها لاسيما الأسر التى تعولها نساء، وهى نسبة ترتفع عنها لباقى الجمهورية، حيث تصل فى بعض العشوائيات إلى ٢٥٪، وفى بعضها الآخر إلى أكثر من ٣٠٪.

وبصفة عامة فإن معاناة المرأة من الفقر يفوق معاناة الرجل، نظرا لأنها الأقل حظا من التعليم والإعداد والتأهيل والتدريب وفرص العمل. وتعمل المرأة بأعداد كبيرة فى قطاع العمل غير المنظم وغير الرسمى، ويشير تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) إلى تركز أنشطة الفقراء فى الحضر فى هذا القطاع لاسيما النساء والأطفال. وتعمل المرأة فى هذا القطاع فى أعمال قد لا تحتاج إلى مهارات، وتقوم بها – عادة – فى منشآت صغيرة، أو فى داخل المنزل، أو على الرصيف، أو متجولة فى الشوارع (ويعد بيع الخضار، ومواد البقالة، وخدمة المنازل من أكثر الأعمال انتشارا).

وتعيش المرأة فى العشوائيات فى ظل أشكال متعددة من المعاناة التى يعبر عنها الظروف الاقتصادية والبيئية الصعبة، وتؤثر العلاقات الأسرية، وعدم القدرة على السيطرة على الأبناء، كما تعانى نقصا فى معارفها الخاصة بالحقوق والواجبات، ومايمكن أن تحصل عليه أو تتمتع به من خدمات، فهى فى الأغلب لاتملك الأوراق الرسمية اللازمة للحصول على هذه الخدمات التى تصل أحيانا إلى مجرد وجود شهادة ميلاد.

ويشير تقرير التنمية البشرية سالف الذكر إلى ضآلة نسبة من تعلم أصلا بوجود هذه الخدمات، لاسيما ما يتعلق (بالقروض الصغيرة أو المعاشات)، ولاتتعدى نسبة المعرفة ١٨٪، أما نسبة الاستفادة من هذه الخدمات فهى لاتتعدى ٥٪ .

جدول رقم (١)

المحافظات المدرجة بخطة تطوير المناطق العشوائية – أكتوبر ٢٠٠٠

المحافظات	إجمالى عدد المناطق العشوائية	مناطق لا تقبل التطوير وتقرر إزالتها				مناطق قابلة للتطوير				جملة الاستمارات بالمليون جنيه
		تم إزالتها	جارٍ إزالتها	لم يبدأ العمل	إجمالى	تم تطويرها	جارٍ تطويرها	لم يبدأ العمل	إجمالى	
القاهرة	٨١	٥	٥	٣	١٢	٠	٦٨	٠	٦٨	٥٩٥,١٣
الجيزة	٣٦	٠	٠	٠	٠	٠	٣٦	٠	٣٦	٢٩٧,٧٢
القليوبية	٦٧	٠	٠	٠	٠	٧	٦٠	٠	٦٧	٢٥٦,١٩
الإسكندرية	٥٤	٥	٢	٠	٧	٥	٤٢	٠	٤٧	١٩٨,٩٤
البحيرة	٨١	٠	٠	٠	٠	١	٥	٧٥	٨١	١٥,٠
المنوفية	٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٣٣	٥٦	١٦,٠
الغربية	٤٧	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٣٧	٤٧	١٤,٦١
كفر الشيخ	٥١	٠	٠	٠	٠	١	٤٩	١	٥١	١٥,٩
الشرقية	٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٧٢	٨٣	١٤,٥٦
بنى سويف	٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥٢	٠	٥٢	٨٠,٧٥
المنيا	٣٠	٠	٠	٠	٠	٢٠	٠	٠	٣٠	٨٩,٩٨
الفيوم	٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨	٠	٢٨	١١٨,١٦
أسيوط	٨٤	٠	٠	٠	٠	٨٤	٠	٠	٨٤	١٢٧,٣١
سوهاج	٦٧	٠	٠	٠	٠	٤١	٢٦	٠	٦٧	١٢٠,١٨
قنا	٦٦	٠	٠	٠	٠	٦٦	٠	٠	٦٦	١٢٠,٠٤
أسوان	٣٣	٠	٠	٠	٠	٣٣	٠	٠	٣٣	١٢٨,٣٧
الإجمالى	٩١٦	١٠	١٠	٥	٢٠	٢٦٨	٤١٠	٢١٨	٨٩٦	٢٢٢٧,٨٤

المصدر : تقرير وزارة التنمية المحلية عن تطوير المناطق العشوائية ومقترحات التيسير على المواطنين، أكتوبر ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢)

حصر المناطق العشوائية وبياناتها الأساسية بمحافظات جمهورية مصر العربية

المحافظات	عدد المناطق العشوائية			المساحة التقديرية كم٢	عدد السكان التقديرية بالمناطق (بالألف)	الكثافة السكانية بالمناطق ١٠٠٠ نسمة/كم٢	النسبة المئوية لسكان المناطق إلى سكان الحضر ٪	التكلفة التقديرية لتطوير المناطق العشوائية بالمليون جنيه
	مناطق مطلوب إزالتها	مناطق مطلوب تطويرها	الإجمالى					
القاهرة	١٢	٦٧	٧٩	٢٨	٢١٩٣	٧٩	٢٢	٩٥٠
الجيزة	٤	٢٨	٣٣	٤٤	٢٢٥٩	٣٢	٦٠	٩٢٤
القليوبية	–	٦٠	٦٧	٢٠	٩٣٨	٣٤	٦٤	٢٧٩,٧
الإسكندرية	٩	٣١	٤١	١٣	١١١٣	٨٥	٣٥	٤٩٨
البحيرة	١٣	٥٣	٦٦	١٢	٤٠٤	٣٥	٤٣	١٧٩
مرسى مطروح	–	٥	٥	٩	٣١	٥	٦٠	٢٨
المنوفية	١	٢٣	٢٤	١	٣٢	٣٠	١٣	٥
الغربية	–	٤٧	٤٧	١٣	٥٨٨	٤٣	٣٥	٢٩٧
كفر الشيخ	–	٤٦	٤٦	٦	٢٠٩	٢٩	٣٤	٧٣,٨
دمياط	٥	٨١	٨٦	١٦	١٧٩	١١	٦٤	٧٣
الدقهلية	–	١٠٩	١٠٩	٥	٦٤٨	٤٣	٥٦	١٣٨
شمال سيناء	×	×	×	×	×	٨	×	×
جنوب سيناء	–	١٢	١٢	٦١	٨	١٣١	٢٩	٥٤
بورسعيد	٤	٣	٧	١	٧١٠٥	٥٩	٨	٢٨
الإسماعيلية	١١	٦	١٧	٥	١٤٩	٢٩	٤٠	١٢٠
السويس	٦	٨	١٤	٢	٤٣	٢٠	١١	٨٢,٧
الشرقية	٧	٦٣	٧٠	١٧	٢٩١	١٨	٣٨	٥١,٤
بنى سويف	–	٥١	٥١	٣٠٩	١٤٤	١٦	٣٢	٩٥
الفيوم	–	٢٨	٢٨	٥	١٠٠	٢٠	٢٣	٣٥
المنيا	–	٣٠	٣٠	٨	٢٩١	٣٥	٤٩	٥٧
أسيوط	–	٥٠	٥٠	٦	٤٠١	٦٦	٢٥	١٥٩
الوادى الجديد	×	×	×	×	×	×	×	×
البحر الأحمر	٧	١٤	٢١	٢٨	٦٩	٣	٣٦	٢٨٧
قنا	–	٦٦	٦٦	٦	٢٣	٤	٣١	٥٧٨
سوهاج	–	٣٤	٣٤	١٣	٣٨١	٢٩	٥٦	٥٠
أسوان	–	٣٣	٣	٣	١٩٣	٣٦	٣٠	١٨٠
مدينة الأقصر	٢	٧	٩	٣	٤١	١٧	٢٨	١١٥
المتوسط الإجمالى	٨١	٩٥٣	١٠٣٤	٣٤٤	١١٥٦١	٣١	٣٧	٥٢٦٧,٦

المصدر : مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظات سنة ٢٠٠٠.

ملاحظات : × لا توجد مناطق

جدول رقم (٣)

المناطق العشوائية فى محافظات جمهورية مصر العربية وتقدير عدد السكان بها

(بعد تطوير بعض مناطق المحافظات)

المحافظات	عدد المناطق العشوائية	مساحة المناطق العشوائية كم٢	تقدير عدد السكان
القاهرة	٧٦	٢٣,١٠٤	٢,٩٨٤٦٩
الإسكندرية	٤٤	٩٦,٧٩٦	٢١٣٨٠٧
بورسعيد	٧	١,٤٧٣	٩٢١٢
السويس	٨	١,٩١٩	١,١٥٩
دمياط	٨٨	١٧,٨٨٢	١٥٥٧١٤
الدقهلية	١٢١	٧,٦٤٢	٣٥٥٢٤٢
الشرقية	٨٣	٢١,١٥٥	٣٥٢,٤٣
القليوبية	٦٢	٢٢,٣١٧	٥٨٩٣٤٣
كفر الشيخ	٥٠	١٠,٠٢٩	١٥٤٩٠٠
الغربية	٤٦	١٣٠,٠٩٦	١٣٨١٥٢
المنوفية	٥٣	٦,٩٥٤	١٤٣٨٤٠
البحيرة	٨٠	١١,٤٥٠	٢٩٩٠,٢٥
الإسماعيلية	١٣	١٠,٤٤١	١١٨٨٨٩
الجيزة	٣٦	٣٠,٦٠٨	٧,٦٩٥٣
بنى سويف	٤٢	٧,٣٥٢	٧٨٣١٢
الفيوم	٢٨	٠,٨٩٤	٣٢٠٠٢
المنيا	–	–	–
أسيوط	٢٢	٣,٤٥٣	٦٤٧٣٩
سوهاج	٢٦	٢٥,٦٣٢	٧٢٣١
قنا	–	–	–
أسوان	٢	٠,٠٣٠	١٩,٢
الأقصر	١٥	٠,١٥٢	٣١٦١
البحر الأحمر	١	٠,٥٢٢	١٠٠٠٠
الوادى الجديد	–	–	–
مرسى مطروح	٥	١٢,٤٨٢	٤٧٨٣٠
شمال سيناء	١	٣,٠	١٥٦٠٠
جنوب سيناء	–	–	–
إجمالى الجمهورية	٩٠٩	٣٢٩,٤٢٢	٥٦٦٦٥٢٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافى للمناطق العشوائية فى مصر

وموقفها من الازالة أو التطوير (١٩٩٧)

المحافظة	عدد المناطق العشوائية		
	الإجمالى	مناطق مطلوب إزالتها	مناطق مطلوب تطويرها
الدقهلية	١٠٩		١٠٩
دمياط	٨٦	٥	٨١
القاهرة	٧٩	١٢	٦٧
الشرقية	٧٠	٧	٦٣
البحيرة	٦٦	١٣	٥٣
قنا	٦٦		٦٦
القليوبية	٦٠		٦٠
بنى سويف	٥١		٥١
أسيوط	٥٠		٥٠
الغربية	٤٧		٤٧
كفر الشيخ	٤٦		٤٦
الإسكندرية	٤٠	٩	٣١
سوهاج	٣٤		٣٤٣٣
أسوان	٣٣		٢٨
الجيزة	٣٢	٤	٣٠
المنيا	٣٠		٢٨
الفيوم	٢٨		١٤
المنوفية	٢٤	١	٦
البحر الأحمر	٢١	٧	٨
الإسماعيلية	١٧	١١	١٢
السويس	١٤	٦	٧
جنوب سيناء	١٢		٣
مدينة الأقصر	٩	٢	٥
بورسعيد	٧	٤	
مطروح	٥		
شمال سيناء	٠		
الوادى الجديد	٠		
الإجمالى	١٠٣٤	٨١	٩٥٣

* عزيزة محمد على بدر، خريطة الإسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر بين الخصائص والآليات، فى كتاب العمران العشوائى فى مصر، الجزء الأول، ص ١٥٢.

** الجدول مرتب حسب عدد المناطق العشوائية بالمحافظات.

جدول رقم (٥)

توزيع المناطق العشوائية بحسب أعداد السكان وكثافتهم فى الكم٢

المحافظات	أعداد السكان التقديرية بالمناطق (ألف)	الكثافة السكانية (ألف نسمة لكم كم٢)	سكان المناطق العشوائية إلى سكان الحضر ٪	تكلفة تطوير المناطق (مليون جنيه)
الجيزة	٢٢٥٩	٥١	٦٠	٩٢٤
القاهرة	٢١٩٣	٧٨	٣٢	٩٥٠
الإسكندرية	١١١٣	٨٦	٣٥	٤٩٨
القليوبية	٩٣٨	٤٧	٦٤	٢٧٩,٧
الدقهلية	٦٤٨	١٣٠	٥٦	١٣٨
الغربية	٥٨٨	٤٥	٣٥	٢٩٧
البحيرة	٤٠٤	٣٤	٤٣	١٧٩
أسيوط	٤٠١	٦٧	٢٥	١٥٩
سوهاج	٣٨١	٢٩	٥٦	٥٠
الشرقية	٢٩١	١٧	٣٨	٥١,٤
المنيا	٢٩١	٣٦	٤٩	٥٧
كفر الشيخ	٢٠٩	٣٥	٣٤	٧٣,٨
أسوان	١٩٣	٦٤	٣٠	١٨٠
دمياط	١٧٩	١١	٦٤	٧٣
الإسماعيلية	١٤٩	٣٠	٤٠	١٢٠
بنى سويف	١٤٤	٣٧	٣٢	٩٥
الفيوم	١٠٠	٢٠	٢٣	٣٥
بورسعيد	٧١,٥	٧٢	٨	٢٨
البحر الأحمر	٦٩	٢	٣٦	٢٨٧
السويس	٤٣	٢٢	١١	٨٢,٧
مدينة الأصر	٤١	١٤	٢٨	١١٥
المنوفية	٣٢	٣٢	١٣	٥
مطروح	٣١	٣	٦٠	٢٨
قنا	٢٣	٤	٢٩	٥٧٨
جنوب سيناء	٨	٠		٥٤
شمال سيناء				لا توجد مناطق
الوادى الجديد				لا توجد مناطق
الإجمالى	١٠٧٩٩,٥	٣٦	٣٤,٥٢	٥٣٣٧,٦

* مصدر الجدول السابق رقم ٤، ص ١٥٨.

** الجدول مرتب حسب عدد المناطق العشوائية بالمحافظات

خامساً الخلاصة والتوصيات

٥ – ١ : الخلا صــة

هذا العرض السابق لظاهرة انتشار المناطق العشوائية فى جميع محافظات الجمهورية يوضح حجم المشكلات وأسبابها وتداعياتها السلبية التى لا تؤثر على سكان هذه المناطق فقط، بل تنسحب على المجتمع برمته.

تعانى هذه المناطق من ارتفاع معدلات الخصوبة ، وانخفاض مستويات الدخل، وتدهور الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم، وتدهور الأحوال الصحية، وانتشار الأمراض العضوية والنفسية، والتفكك الاجتماعى، وشيوع الجريمة وكل أشكال الانحراف الأخرى.

وإذا كانت هناك معاناة من نقص الأراضى الزراعية، فإن العشوائيات مساهم جيد فى إهدار هذا المورد الطبيعى الهام، وسبب رئيسى فى تدهور الخدمات وتلوث البيئة والتربة والماء والهواء.

وتعانى كل فئات السكان، إلاّ أنّ معاناة الأطفال أكبر وأخطر فى إطار هذا المناخ العام الذى يجعلهم عرضة لمختلف أنواع المخاطر والإيذاء، ويقضى على كل الفرص والآمال فى تحسين مستقبل هؤلاء.

هذه المشكلات جميعا تعبير صارخ عن الظروف الحضرية القاسية، وعن تغاضى الدولة وعدم قدرتها على المواجهة الفعلية تجاه حماية البيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية لفئات السكان المتباينة، لاسيما الحاجة إلى المسكن.

إن تجاهل مواجهة مشكلات المناطق العشوائية، والشعور بضآلة الدور الحكومى فى عملية المواجهة، وتصاعد حجم المعاناة ، وانتشار الفقر والبؤس واليأس من وجود حلول مناسبة

لمشاكل هؤلاء السكان إنما يقود إلى تعميق الألم النفسى والمادى لديهم، ومن ثم الميل إلى العنف والعدوان، والتحول إلى التمرد والعداء تجاه المجتمع والناس، ومن ثم يصبحون فريسة سهلة للاستقطاب إلى عالم الجريمة والانحراف.

انها قضية هامة تحتاج إلى تكثيف الاهتمام وتضافر الجهود حماية للمجتمع وما يهدف إلى تحقيقه من إنجازات.

٥ – ٢ : التوصيات المقترحة

ترتبط مشكلة العشوائيات ارتباطاً وثيقا بمشكلة الزيادة السكانية ومشكلة إعادة توزيع السكان على خريطة الجمهورية، وأهمية الخروج من الوادى الضيق إلى الصحراء، ومشكلة نقص الاستثمارات الموجهة إلى تنمية جميع المحافظات، والاهتمام بالتنمية الريفية، وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدورها فى استقطاب الزيادات السكانية وتخفيف العبء عن كاهل المدن الكبرى والعواصم. يضاف إلى ماسبق الخلل فى السياسات الإسكانية ، وعدم التوجه بالقدر اللازم إلى إشباع الاحتياج الفعلى لوحدات الإسكان الاقتصادى والمتوسط، وعدم الاهتمام بوجود برنامج للإسكان المنخفض التكاليف.

وهناك بالفعل جهود بذلت وتبذل الآن فى سبيل مواجهة كل هذه الأسباب، كما أن جهودا يتعين الإشارة إليها فى مجال تحسين أوضاع العشوائيات، حيث انفقت الحكومة مبلغ ٢٠٣٥٦ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ لإصلاح مرافق الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى والأمن والإطفاء.

وفى اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٠ تقرر توصيل مرافق الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى لكافة المناطق العشوائية بأسعار رمزية وشروط ميسرة. كما تقرر استخدام حصيلة بيع الأراضى بالمناطق العشوائية لتطوير هذه المناطق وتنميتها[٤٢].

وتعتبر مشكلة الإسكان هى المشكلة المحورية فى قضية العشوائيات. والحديث عن حل مشكلة الإسكان يتوجه فورا إلى جهود توجيه المبانى إلى مساحات مخططة سلفا داخل

كردون المدن والقرى الحالية، والتوسع فى الأراضى الصحراوية وبناء المدن الجديدة لامتصاص الزيادة السكانية، وهذا ما اتجهت إليه خطط الإسكان، إلاّ أن الأمر يستلزم العمل بجدية أكبر وبرؤية متكاملة من أجل إحراز تقدم سريع فى مجمل ماهو مخطط له من مشاريع. وتجدر الإشارة هنا إلى جهود محددة تبذلها الدولة من أجل بناء مساكن للشباب حديثى الزواج، وهو مشروع نافع وإيجابى غير أن مايقدم من وحدات يظل قاصرا عن مواجهة الطلب عليها، إضافة إلى أن الحصول على بعضها يتطلب مقدم أو أقساط شهرية ربما لايتيسر لعدد كبير من المحتاجين إليها، ومن الصعوبات الأخرى التى تواجه هذا المشروع أن بعض أماكن إنشاء هذه الوحدات يقع بعيدا عن أماكن العمل، وبعضها لاتتوافر فيه الخدمات الاجتماعية اللازمة للحياة اليومية.

وهناك بعض التوصيات العامة التى ترتبط بالسياسة العامة للإسكان الاقتصادى والتى تجدر الاشارة إليها قبل الدخول فى التوصيات الموجهة رأساً إلى مشكلات المناطق العشوائية تحديدا . وتتعلق التوصيات العامة بما يلى :

- أهمية توفير خرائط بالأماكن التى يمكن استغلالها فى بناء مساكن جديدة، ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية، على أن تحدّد فيها مساحات للإسكان الاقتصادى والمتوسط لا يتم تجاوزها بأى حال من الأحوال.
- منح قروض بفوائد ميسرة ومعقولة لمن يرغب من الأفراد فى بناء هذه الوحدات، ولا بأس من طرح فكرة وجود بنوك الفقراء لتوفير الائتمان والقروض الصغيرة لهذه الفئة.
- الاستمرار فى سياسة دعم المساكن لمحدودى الدخل، والمعدمين من الشباب حديثى التخرج فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومراعاة العدالة فى توفير مساكن تلتقى والاحتياجات المتباينة لفئات الشعب المختلفة.
- تنشيط الجمعيات التعاونية والأهلية وشركات التأمين والمستثمرين والبنوك لإقامة مشروعات إسكان لمحدودى الدخل.

- توفير أراضٍ ومدها بالمرافق اللازمة بالمناطق الصحراوية المتاخمة للمدن القائمة، والاستفادة من تجارب الفقراء فى خلق مجتمعات عمرانية بالجهود الذاتية، ولكن بتخطيط مناسب . ويعد توفير الأرض أهم عقبة تواجه هؤلاء، حيث إنها أهم السلع الوسيطة لإنتاج المسكن والمستهلك لأكبر جزء من تكاليف الإسكان.
- ان تتولى المشروعات الكبيرة توفير مساكن للعاملين بها.
- الاسترشاد بالمعايير العالمية فى بناء مسكن اقتصادى ملائم لمحدودى الدخل يتسم بإنخفاض التكاليف وتوافر المطلبات الأساسية، وقد وضعت المنظمات العالمية المختصة بعض المعدلات العامة مثل تحديد المساحة اللازمة للفرد الواحد بداخل المسكن والمقررة بإثنتى عشر مترا مربعا كحد أقصى، مما يشير إلى إمكانية تصميم مسكن اقتصادى لخمسة أفراد على مساحة لا تزيد على ستين متراً مربعاً .
- سد الثغرات فى قانون تنظيم البناء رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٢ التى ينفذ منها المخالفون، وإزالة العوائق التى تعطل تنفيذ القرارات الوزارية ، وفرض عقوبة المصادرة على المبانى التى تقام بدون ترخيص ، والتنسيق بين الجهات التى تقوم باستخدام الأراضى، حتى تأتى القرارات الصادرة متسقة مع بعضها ومتناغمة، ويتحقق لها الفاعلية والسرعة[٤٣].

أما فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى العشوائيات فيتم تناولها على النحو التالى:

- بصورة عامة فإن جهود مواجهة مشكلة العشوائيات تسير فى اتجاهين أساسيين وهما : إما التعديل أو الإزالة. والإتجاه إلى الازالة يعد أمراً غير مقبول إذا لم تكن هناك خطة لإيجاد بديل، وما بين قرارات بالإزالة وأخرى بالإحلال التدريجى، وسواء كانت هذه المناطق مخططة أم غير مخططة، مصرح بها أو غير ذلك فإن الضرورة تحتم الاستمرار فى مد خطوط وشبكات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، وتوفير الحد الأدنى من ضرورات الحياة الكريمة لهؤلاء السكان ، مهما كلّف ذلك من أعباء.

- بحث إمكانيات أعادة توطين سكان العشوائيات فى المناطق التى هاجروا منها.
- بناء أسوار حول زمامات السكك الحديدية والأراضى التابعة لها حتى لا تستغل من قبل هؤلاء النازحين فى إقامة هذه النوعية من الإسكان العشوائى، وينطبق نفس المطلب على المناطق الأثرية.
- توطين سكان المقابر فى تجمعات خارج نطاقها.
- زيادة فاعلية برامج الدعم الاجتماعى التى تشمل التأمينات والإعانات .
- تشديد الرقابة على التوسع فى بناء وحدات جديدة والعمل على منعها تماماً، وأيضا منع التوسعات التى يقوم بها السكان على حساب المساحات الفارغة أمام أو حول مساكنهم حيث يعمل ذلك على استفحال المشكلات وازدياد الكثافة السكانية ومعدلات التزاحم بالمنطقة.
- إنشاء مكاتب فى هذه التجمعات لمساعدة الفقراء يمكن أن تقبل الهبات والمساعدات والتبرعات.
- تأهيل سكان هذه المناطق – لاسيما المتسربين من التعليم – لأعمال تتفق وإمكانياتهم واستغلالهم فى مشروعات البنية الأساسية فى المناطق الحضرية الفقيرة.
- توفير معاشات للأسر الفقيرة لاسيما من لا عائل لها ، واتاحة بطاقات التموين لهم وصور الدعم الأخرى.
- أهمية التطبيق الكامل والحازم لقانون التعليم الإلزامى ومنع التسرب، حتى يمكن لأبناء هذه الفئة أن تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها مستقبلاً لتحسين أحوالها المعيشية. ويعّد الإعفاء من المصروفات المدرسية، أو اعطاء وجبة غذائية، أو تدبير الملابس أو الكتب من الأمور التى تسهم فى استمرار أبناء الفقراء فى التعليم.
- القيام بحملات طبية دورية للكشف على السكان، وإعطاء الأدوية بأسعار رخيصة أو بالمجان، مع الاهتمام بتقديم خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، واستكمال التطعيمات والبطاقات الصحية للأطفال.

- العمل على نظافة المنطقة بقدر الامكان، والتخلص الدورى من أكوام المخلفات والأمتعة غير المستخدمة، ورشّ المنطقة بالمبيدات الحشرية.
- توفير الإضاءة لاسيما ليلاً منعاً للجرائم، مع تكثيف الوجود الأمنى.
- توفير المياه الصالحة للشرب وزيادة أعداد الحمامات والاشراف عليها وعلى نظافتها من قبل لجان من المنطقة أو من قبل الجمعيات الأهلية.
- أهمية التوجه باهتمام مكثف لفئة النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، لاسيما وأن نسبة وجود هذه النوعية من الأسر أكبر فى العشوائيات عنها فى مجمل محافظات الجمهورية.
- أهمية برامج التنمية الشاملة للسكان، والعمل على تطوير قدراتهم وتحسين خصائصهم واستثارة وعيهم تجاه قضايا البيئة والمجتمع الذى يعيشون فيه، وذلك لأن هذا هو الطريق ليس فقط لاصلاح أوضاعهم الحالية، ولكن أيضا لمجتمعاتهم الجديدة إذا ما تم نقلهم إلى أماكن أخرى، وإلاّ فإن النتيجة الطبيعية هى تحويل المنطقة الجديدة إلى منطقة عشوائية أخرى بعد فترة وجيزة.

ومما لاشك فيه أن هناك صعوبات كثيرة تكتنف جهود الاصلاح وإمكانية تحقيق هذه المقترحات السابقة أهمها استمرار نمو هذه المناطق غير الرسمية، مما يرفع من التكاليف المطلوبة لمواجهة هذه المشكلة المستفحلة أصلا والتى تشكل عبئا ثقيلاً على كاهل الحكومة. وقد تم بالفعل البدء بتطوير هذه المناطق اعتباراً من مايو ١٩٩٣، إلاّ أن هناك مشكلات تواجه برنامج التطوير هذا ترتبط بعدم تدبير التمويل اللازم لانشاء الوحدات السكنية البديلة لسكان المناطق التى يتعين إزالتها، وعدم قدرة هؤلاء السكان على إيجاد مساكن بديلة، وعدم كفاية المبالغ المعتمدة لأعمال التطوير الخاصة بالمرافق، أو الاعتمادات الكافية لدى مديريات الخدمات المختصة بالصحة والتعليم والشباب والرياضة لكى تقوم بأداء الخدمات المطلوبة من كل منها. يضاف إلى ذلك ضعف دور الجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية فى عمليات التطوير والاعتماد على ما يمكن أن توفره الدولة من اعتمادات غير كافية فى العادة.

المراجع

١- مريم أحمد مصطفى، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، دراسة فى مدينة الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٢٣ – ٢٤.

٢- عزيزة محمد على بدر، خريطة الاسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر، خصائصه وآلياته ومشكلاته، فى فتحى محمد مصيلحى : العمران العشوائى فى مصر، المجلس الاعلى للثقافة، الجزء الأول ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٥ – ٦٧.

٣- فتحى محمد مصليحى، العمران العشوائى : تنظير علمى، فى العمران العشوائى فى مصر، المصدر السابق، ص ص ٢٧ – ٢٨.

٤- سيد الحسينى، الأحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، فى أعمال ورشة التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ١٨ – ٢١ ديسمبر ١٩٩٣.

٥- علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ص ٤١ – ٥١.

٦- إسماعيل على إسماعيل المناطق العشوائية فى مدينة أسيوط، فى : العمران العشوائى فى مصر، الجزء الأول، المبحث التاسع، مصدر سابق، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٤.

٧- عزيزة محمد على بدر، خريطة الإسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر بين الخصائص والآليات فى : فتحى محمد مصيلحى، العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ٧٣ .

٨- انظر :

- وزارة التنمية المحلية، تقرير عن "تطوير المناطق العشوائية ومقترحات التيسير على المواطنين"، أكتوبر ٢٠٠٠ .
- وزارة التنمية المحلية، تقرير عن المناطق العشوائية بالمحافظات وخطة الدولة لتنمية وتطوير هذه المناطق، ٢٠٠٣.

- عزيزة محمد على بدر، خريطة الإسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر، فى فتحى محمد مصيلحى، العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٩- علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، مصدر سابق، ص ٦٦.

١٠- أميمة فهمى إبراهيم، الإسكان العشوائى فى محافظة القاهرة، فى : فتحى محمد مصيلحى، العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ص ٢٦٩ – ٢٧١.

١١- انظر :

- نادية سالم النمر، أعمال ورشة التهميش الحضرى فى المناطق العشوائية فى مصر، مصدر سابق، ص ص ١٥٥ – ١٥٦.
- ونور فرحات، ورشة التهميش الحضرى فى المناطق العشوائية فى مصر، مصدر سابق، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

١٢- إسماعيل على إسماعيل، المناطق العشوائية فى مدينة أسيوط : دراسة جغرافية، فى : العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ص ٣٩٥ – ٣٩٨.

١٣- عزيزة محمد على بدر، خريطة الاسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر، فى : محمد مصليحى، العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق ص ص ٩١ – ٩٨.

١٤- عزيزة محمد على بدر، المصدر السابق، ونفس الصفحات.

١٥- انظر :

- محمود الكردى وآخرون، مسح اجتماعى لمنطقة عشوائية، دراسة فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الحوتية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩، ص ص ١٠١ – ١١١.
- علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، مصدر سابق، ص ١٨.

١٦- عزيزة محمد على بدر، خريطة الاسكان الحضرى، المصدر السابق، ص ص ٧٦ – ٧٨.

١٧- أحمد زايد، سكنى المقابر فى مدينة القاهرة، فى : محمد الجوهرى (محررا)، الكتاب السنوى لعلم الإجتماع، العدد الثالث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ١١١.

١٨- سيد الحسينى، ورشة التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر، مصدر سابق، ص ٤٣.

١٩- أحمد محمد عبد العال، المناطق العشوائية بمدينة الفيوم، دراسة جغرافية، فى : العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ص ٣٢ – ٣٣.

٢٠- عزيزة محمد على بدر، خريطة الاسكان الحضرى غير الرسمى والمتدنى فى مصر، مصدر سابق، ص ص ١١٢ – ١٢٧.

٢١- نادية حليم، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، إطار سحب العينة لبحث النساء العائلات لأسر، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ٣٥.

٢٢- أحمد زايد، ظاهرة سكنى المقابر فى مدينة القاهرة، مصدر سابق، ص ص ١١٥ – ١٢٢.

٢٣- فتحى مصيلحى وكمال عزاز، العمران العشوائى بالمدن الضخمة، فى : العمران العشوائى فى مصر، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

٢٤- أميمة فهمى مهدى، الاسكان العشوائى فى محافظة القاهرة مع التطبيق على منشآة ناصر، ص ص ٢٧٢ – ٢٣٤.

٢٥- علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، مصدر سابق، ص ١٧٦.

٢٦- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة إيواء زينهم، مصدر سابق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٤.

٢٧- نادية حليم، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢٨- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة إيواء زينهم، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٤.

٢٩- فتحى مصيلحى وكمال عزاز، العمران العشوائى بالمدن الضخمة، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

٣٠- سيد الحسينى، الاحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، فى : أعمال ورشة التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر، القاهرة ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ٣٩ - ٦٨.

٣١- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة زينهم، مصدر سابق، ص ص ١٥٨ - ١٧٠.

٣٢- فتحى مصيلحى وكمال عزاز، العمران العشوائى بالمدن الضخمة، مصدر سابق، ص ٢٤١.

٣٣- سيد الحسينى، الاحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث، مصدر سابق، ص ٤٦.

٣٤- عزيزة محمد على بدر، خريطة الاسكان الحضرى غير الرسمى، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٣٥- نور فرحات، الهامشيون وجرائمهم، قراءة في بعض مشاهد العشوائية الاجتماعية، فى أعمال ورشة التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر، ١٨ - ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٠١ - ١١٠.

٣٦- أميمة فهمى مهدى، الإسكان العشوائى فى محافظة القاهرة، مصدر سابق، ص ٢٧٤.

٣٧- فتحى مصيلحى وكمال عزاز، العمران العشوائى بالمدن الضخمة، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

٣٨- علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، مصدر سابق، ص ٣٢.

٣٩- علا مصطفى وآخرون، المصدر السابق، صفحات متفرقة من البحث كله.

٤٠- نادية سالم النمر، أعمال ورشة التهميش الحضرى فى مصر، مصدر سابق، ص ١٥٠.

٤١- نادية حليم سليمان، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، إطار سحب عينة البحث، مصدر سابق، ٢٠٠١.

٤٢- مجلس الشورى، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ٢٠ "الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية"، ١٩٩٥.

٤٣- وزارة التنمية المحلية، تقرير عن المناطق العشوائية بالمحافظات وخطة الدولة لتنمية وتطوير هذه المناطق، ٢٠٠٣.

فريق إعداد وإخراج الورقة

أولاً : الباحثــون

الأستاذ الدكتور / هشام مخلوف

الأستاذة الدكتورة / نادية حليم

ثانياً : المستشارون

الدكتور / مجدى عبد القادر

لدكتور / محمد مصطفى عطية

الدكتور / عزت الشيشينى

ثالثاً : مساعد باحث

هدى رجاء

رابعاً : إعداد واخراج

عبد المعبود وهبى

محمود عبدالفتاح

منى توفيق يوسف

ميرى توفيق يوسف

CDC IN BRIEF

- CDC was established in 1963 according to an agreement between the Egyptian Government and the United Nations.
- In January 1992, a presidential decree designated CDC as an independent institution.
- CDC provides training at various academic levels to persons working in the field of population in the countries of the Middle East, Africa, and Asia.
- CDC conducts training programs and awards students General Diplomas in Demography, Special Diplomas in Population and Development as well as MPhil. degrees in Demography, 3324 students from 86 countries in Africa, Asia, and Eastern Europe were graduated by CDC from 1963 to 2002.
- CDC organizes intensive programs, symposiums, and workshops on Demography, Statistics, and applications of the Computer.
- Research Monographs, Working Papers, Occasional Papers, Population and Development Series, UN Translated Series, and Newsletters are regularly published by CDC, the most recent of which are "Papers on the Demography of Egypt".
- CDC cooperates and exchanges expertise with regional and international organizations, universities and other institutions.
- The United Nations Population Fund (UNFPA) in New York approved giving full accreditation to CDC as an Executing Agency.
- CDC has one of the richest demographic libraries in the Middle East in the field of demography. The library uses the POPLINE Program of Johns Hopkins University.
- CDC organizes an annual seminar to present researches carried out by experts and researchers in Egypt and abroad. These researches are published in a monograph and are distributed to specialized libraries and institutions in Egypt and foreign countries.
- For more information, refer to CDC site on the internet: www.cdc.eun.eg E-Mail : cdc@frcu.eun.eg.

المركز الديموجرافى فى سطور

- تم إنشاء المركز الديموجرافى فى عام ١٩٦٣، طبقا لاتفاقية بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة.
- صدر فى يناير عام ١٩٩٢ قرار جمهورى، باعتبار المركز هيئة مصرية مستقلة.
- يقوم المركز بإعداد الكوادر من الديموجرافيين المؤهلين لخدمة أغراض التنمية فى الدول العربية وأفريقيا وآسيا وشرق أوروبا.
- ينظم المركز برامج دراسية تتيح للدارسين الحصول على الدبلوم العام والخاص والماجستير فى الديموجرافيا وعلوم السكان والتنمية.
- ينظم المركز برامج تدريبية مكثفة، ودورات تدريبية قصيرة المدى، وندوات وحلقات دراسية فى الديموجرافيا والإحصاء وتطبيقات الحاسب الآلى.
- تم تخريج عدد ٣٣٢٤ باحثاً ومتدرباً فى خلال الفترة (١٩٦٣ – ٢٠٠٢)، وقد حصلوا على: درجتى الدبلوم والماجستيرفي علوم السكان والتنمية، وهم ينتمون إلى ٨٦ دولة من آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا.
- يصدر المركز مجموعة من المطبوعات باللغة الإنجليزية والعربية، من أحدثها "أوراق فى ديموجرافية مصر"، بالإضافة إلى عدد من المترجمات باللغة العربية.
- اختار صندوق الأمم المتحدة للسكان المركز كأحد المراكز المتميزة للإشراف على تنفيذ المشروعات التى يمولها الصندوق فى بعض الدول العربية.
- يتعاون المركز مع عديد من الهيئات الحكومية والإقليمية والدولية والجامعات، ويتبادل الخبرات والإصدارات مع المراكز المتخصصة.
- ينظم المركز مؤتمرا سنوياً يعرض فيه الأبحاث التى يقدمها الخبراء والدارسون فى مصر والخارج فى مجالات السكان المتعددة، وتنشر هذه الأبحاث فى مونوجراف، يتم إهداؤه إلى المكتبات والهيئات المتخصصة فى مصر والخارج.
- للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على موقع المركز بشبكة الإنترنت، وعنوانه:

Web: www.cdc.eun.eg E-Mail: cdc@frcu.eun.eg

SLUM AREAS IN EGYPT

SUMMARY

The problem of slums offensively tarnishes most Third World cities, and is blatantly found also in developed countries, but with a clear distinction in its dimensions from one extreme to the other, i.e. between developing and developed countries.

Terminologically, "haphazardness" means lack of plan, order, or direction. Slum housing is the illegal run-down housing marked by social disorganization, which largely depends on self-induced attempts. Slum areas are places where dwellings were built on lands not owned by builders, or on unlawfully acquired lands without official license or authorization, and often lacking basic services and utilities.

Available data indicate different numbers of slum areas that range from 909 to 1221 spread in different proportions all over the governorates. Cairo ranks first regarding number of slums which should be eradicated, because it is impossible to rehabilitate derelict buildings or areas that have already fallen into a state of dilapidation.

The problem of slums and their increasing numbers dates back to the 1960s when a cumulative decrease took place in the number of housing units that fulfil the needs of lower and middle classes. This has been the result of complete exhaustion of the government funds in wars, and in constructing the High Dam, alongside the absence of the private sector in housing investments. Due to the conversion into the free enterprise system after the October War in 1973, the vast majority of productive rural population were transformed into urban outcasts. Owing to the inability of the industrial and the services sectors to take up those immigrants or provide them with the basic services, such as work or housing, most of them settled in the outskirts of cities and capitals. This migration continued because of the nonexistence of balanced growth among the provinces, rural-urban disparities, lack of job opportunities in different governorates, absence of carefully worked-out plans, dominance

of purposeless thinking, impotence of law enforcement, and the prevalence of horrendous bureaucracy.

The period 1970-1981 witnessed the beginning of the appalling housing crisis, and the confusion and disturbance in the housing market, as well as the deterioration of housing projects, particularly the level appropriate to the needs of poor and low classes. Although the policy of constructing new cities was put into effect, it failed to attract population. The slum and unofficial housing exceeded the proper bounds and crept up on cultivated lands, giving sheer example of waste of public funds, and serious encroachment on a significant source of achieving food security, as well as standing in the way of using these lands for public welfare.

Accordingly, the problem of slum areas became more serious and critical due to the fact that housing had not been given top priority among other problems of the society, in addition to deficiency of financial resources, and the population increase rates that exceeded both the economic growth rates and development rates in the housing sector. Because of these heaping piles, the phenomenon of individual solutions emerged, resulting in slum housing. Some elements intensified this perplexing situation, such as rocketing up of prices, low incomes, increase of urban poor people in need of low-cost houses, and issuance of a number of laws which negatively affected the decline of investments in the housing sector.

There are numerous types of slum housing, such as hovels or shacks, hideouts, shops, mosques, garbage collectors areas, separate rooms, and. shared or joint units.

Slum housing units are distinguished by narrow space, high crowding rate, which is connected with high family size average, high proportion of female-headed households in the absence of men.

These areas hardly have the basic services, such as pure water, sanitary drainage, adequate ventilation, or proper lighting. Sanitary

drainage is the worst and most disgusting service besides being the most dangerous that threatens public health. Bath houses found in some areas have lost all their features and properties because of overuse and misuse; they have become mere notorious places for committing crimes and perpetrating other perversions. Narrow streets obstruct easy access of rescue services, such as fire engines and ambulances. However, these slum areas often benefit by the available and nearby public services, i.e. schools, clinics, and cooperatives.

The present conditions of slums pave the way for environmental pollution with all its vicious drawbacks, and also for the spread of diseases, particularly skin, chest, and viral diseases. Slum inhabitants have got so accustomed to all sorts of contamination that they are no more annoyed or disturbed.

Relationships in slum areas are characterized by certain features:

- Inhabitants suffer from social and psychological tensions, lack of privacy, use of queer and odd terms and expressions, as well as tendency to hostility, violence, and exposure to crime and perversion.
- Slum areas are well-known for prevalence of illiteracy, especially among women, high rate of school dropouts, unfair exploitation of children to add to the family income due to low economic levels, declining living conditions, and high unemployment rates.
- Although some community services are available to assist in confronting burdens of subsistence, such as ??????? cards and commutation-ticket system, nonavailability of necessary official documents, and administrative trammels and complications make the population unable to derive benefit from them.
- Slums have become an unacceptable security risk where several terrorists seek refuge and protection from the authorities, and at the same time they popularize their beliefs and offer their services which the population willingly accept.

Accordingly, these areas have been considered crime centers, and the slums problem has turned to be a national security issue.

- Children in these areas represent a hideous problem. They suffer from miserable and wretched circumstances, and live in abominable conditions, among families that are incapable of performing their duties. Family relationships are characterized by disunion and instability. Children in these families lack affection and happy emotions, psychological well-being, and mental health; they suffer all sorts of misery and destitution. Consequently, they become psychologically disturbed, fainthearted, conscious of being neglected and unimportant, and hence they have neither loyalty nor devotion to the family and the society alike, and fall easy prey to all types of delinquency.

Spending all the time outside in the streets makes the families incapable of controlling their children, giving them the opportunity to go astray. In fact, a great many of those children are involved in gambling, and narcotic drug taking, and also share in drug traffic. Besides, they mingle with thieves, and engage in violent quarrels, theft and vandalism, with the scantest attention and noninterference of the security forces.

Illiteracy and school dropouts increase among children of slum areas. Deplorable living conditions inside hovels and shacks make it impossible for them to attend school. Due to the low income levels, children contribute on a massive scale to increase the family income through working as peddlers, in workshops, or even begging on the streets.

Confronting the problem of slums should focus on the efforts of controlling population growth, besides population redistribution all over the country, as well as emigrating from the narrow valley to the desert. Moreover, confrontation should consider the production of balanced development between the governorates, paying attention to rural development and small towns and cities in order to play their role in

attracting surplus population and mitigate the heavy burden under which capitals and big cities are placed, alongside exerting more and more efforts towards supporting a special low-cost housing program.

In point of fact, there are efforts that are being exerted in face of all these problems; yet they require greater and more intensive activity, coupled with comprehensively clear vision in order to accomplish a quick progress in all the planned projects.

Recommendations connected with the general policies of low-price housing concentrate on the importance of preparing maps of the places that could ,be used for building new dwellings, and supplying them with basic utilities and services, provided that certain areas for low-price housing be definitely marked out.

These recommendations indicate the importance of supporting the currently existing projects in order that the supply could go along with the demand. Cooperatives and national societies might contribute in this regard, together with benefiting by the experience of self-induced efforts in this type of housing within the framework of appropriate planning.

Recommendations connected specifically with the problem of slums take one of two aspects, i.e. rehabilitation or eradication / removal. The latter solution is extremely expensive, and it applies to places where rehabilitation is impossible. However, rehabilitation should cover all the areas regardless of future outlook, whether to remove them, or improve living conditions in them through providing the simplest services as well as the pressing and urgent needs and necessities.

It is also recommended that cities be protected against the expansion or increase of these areas. Thus, it is especially imperative that enclosures be built round the boundaries of railways, archeological zones, and old unused buildings, in order to prevent their being used in constructing new slum housing units. It is also absolutely important to strictly control the extensions that might be set up by the inhabitants round or in front of their dwellings. To overcome the high unemployment

level, it is of paramount importance to qualify the inhabitants of these areas, particularly women household heads, together with the supreme significance of stringent enforcement of the compulsory education law, and child labor so that slum children would not lose the opportunity of improving their conditions in the future.

Financial difficulties and impracticability of raising funds necessary for meeting and satisfying the above-mentioned needs alongside the feeble and inconsequential role of the self-induced efforts and NGOs in the development processes are still impediments between the exerted efforts and what should be achieved. However, the utmost and maximum efforts should be made to encounter this problem which has to be given the highest possible priority on top of other needs.

FOREWORD

Most developing countries as well as some developed countries suffer from the problem of slums despite the differences in its dimensions and severity.

Due to the intensification of the problem of slums and its consequences during the last three decades, it has become an urgently pressing issue which requires a thoroughly large-scale confrontation to check and control its prevalence and deal with its negative effects.

This paper illustrates the origin, evolution, and dimensions of the phenomenon of slums in Egypt through studying its volume and features, its geographical distribution, reasons for its growth and increase, types of housing in slums areas, population characteristics, and finally concluding a number of recommendations for the sake of elevating and improving these areas alongside solving the problems which their population suffer from.

Dr. Hesham Makhlouf
CDC Director